مجلة جامعة الملك سعود، م٢٩، الحقوق والعلوم السياسية (١)، ص ص ١-٦٧، الرياض (٢٠١٧م/ ١٤٣٨هـ)

تقييم أبرز المعوقات والحلول وآفاق التطوير لمجلس الشورى السعودي: دراسة مسحية لأعضاء المجلس

وليد بن نايف السديري

دكتوراه في علم السياسة، عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز

(قدم للنشر في ٢٤/ ٤/ ١٤٣٧هـ؛ وقبل للنشر في ٢٤/ ٨/ ١٤٣٧هـ)

الكلمات المفتاحية: مجلس الشورى السعودي، اختصاصات مجلس الشورى، تقييم مجلس الشورى، السلطة التنظيمية، السلطة التشريعية، السياسة السعودية، النظام السياسي السعودي، نظام الحكم السعودي، الحكومة السعودية، السياسة، علوم سياسية، السياسة المقارنة، النظام السياسي، المجلس التشريعي، البرلمان، دراسات برلمانية، دراسة مسحية.

ملخص البحث. تستقصي هذه الدراسة آراء أعضاء مجلس الشورى السعودي حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس، وأهم الحلول الممكنة لمعالجتها في إطار نظام المجلس الحالي، وأهم الآفاق المناسبة لتطوير نظام المجلس مستقبلًا. وصُمِّمَت استبانة تقيس هذه الأبعاد، أجاب عنها ٥٤ عضوًا، مثّلوا أكثر من ثلث أعضاء المجلس. وخلص تحليل النتائج إلى أن أهم المعوقات ترتبط بمحدودية صلاحيات المجلس، وارتباك تواصله، وعلاقته بالإعلام، وضعف بعض إمكانياته. وأنَّ أهم حلول المعالجة في إطار نظام المجلس الحالي تكمن في تعزيز إمكانيات المجلس، ودعم دوره الرقابي، وتحسين علاقته بالإعلام. وأنَّ أهم آفاق تطوير نظام المجلس مستقبلًا تتمثل في زيادة صلاحيات المجلس الرقابية والتشريعية، وتعزيز احترافيته في أداء أعماله. وكان ملفتًا أنَّ أعضاء المجلس لم يبدوا حماسةً كبيرة لبعض الأطروحات المتداولة لزيادة فاعلية المجلس، ولم يروا جدوى في بعضها الآخر. كما ظهر بعض التفاوت في الآراء بحسب عمر وخبرة الأعضاء في المجلس. وانتهت الدراسة بعرض أبرز الاستنتاجات والتوصيات العملية والبحثية التي توصلت إليها.

المقدمة

الشورى مبدأ أصيل في الفكر والحكم الإسلامي، وممارسة عريقة في الدولة السعودية، تطورت عبر الزمن، بدايةً من شكلها البسيط في عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – تغمده الله برحمته – والمتمثل في استشارة مستشاريه وأهل الحل والعقد في الدولة، إلى صدور نظام مجلس الشورى الحالي في عام ١٤١٢هـ، وانعقاده في دورته الأولى عام ١٤١٤هـ، وتوسع دوره وصلاحياته لاحقًا عبر تعديل بعض مواده وزيادة عدد أعضائه. وأصبح مجلس الشورى اليوم، أحد المؤسسات الرئيسية في النظام السياسي السعودي، التي يعقد عليها آمال عريضة لتطوير أدائها، والقيام بدورها بفاعلية أكبر في خدمة المجتمع والدولة وعملية التنمية.

وتركز هذه الدراسة على إجابة ثلاثة أسئلة محددة ومترابطة: ما هي أهم المعوقات التي تواجه مجلس الشورى السعودي؟ وما هي أهم الحلول الممكنة لمعالجة هذه المعوقات في إطار النظام الحالي لمجلس الشورى؟ وما هي الآفاق المناسبة لتطوير نظام مجلس الشورى مستقبلًا؛ ليكون مؤسسة أكثر فاعلية؟ ويتم تقييم ذلك – بشكل رئيسي – بالاعتماد على استقصاء وتحليل آراء أعضاء مجلس الشورى حول هذه الأبعاد المهمة.

وتنبع أهمية الدراسة من تناولها لأبعاد حيوية ومؤثرة على تطوير أعمال المجلس في الحاضر والمستقبل، وتوفيرها أداة علمية تلبي حاجة أساسية؛ لتقييم أهم المعوقات والحلول والآفاق لتطوير المجلس مستقبلًا، وفائدة نتائجها للنظر في تعزيز فعالية دور مجلس الشورى في منظومة الحكم السعودي في هذه المرحلة المتقدمة من تطور أجهزته وسعي القيادة إلى تحقيق مزيد من الإصلاح والتطوير لزيادة الكفاءة بما يخدم احتياجات الدولة والمجتمع وعملية التنمية، وخاصة بعد أن تراكمت تجربة المجلس على مدى ستة دورات ومُضِيِّ ٢٣ عامًا من مباشرته لأعماله. وتزيد الأهمية نتيجة لندرة الدراسات في هذه الباب.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق أربعة أهداف مترابطة، أولها هو: قياس رأي أعضاء مجلس الشورى – بطريقة علمية – حول أهم المعوقات التي تواجه أعمال المجلس، وأهم الحلول الممكنة لمعالجتها في إطار نظام المجلس الحالي، وأبرز الآفاق المناسبة لتطوير نظام المجلس مستقبلًا. وثانيها: التعريف بدراسات المجالس التشريعية المتخصصة حول هذه الأبعاد. وثالثها: توفير نتائج مستندة على منهجية علمية أمام صناع القرار والمختصين والمهتمين. والهدف الرابع هو: توعية القارئ العام حول التحديات التي تواجه مجلس الشورى لترشيد تصوراته عن واقع ومستقبل المجلس.

وتطبق الدراسة المنهج الوصفي المسحي، من خلال إجراء استبانة من ثلاثة محاور، تقيس رأي أعضاء مجلس الشورى حول الأبعاد الثلاثة التي تسعى الدراسة إلى تقييمها، وهي: أهم المعوقات، والحلول، وآفاق التطوير لمجلس الشورى. وتمت بلورة محاور الاستبانة وعباراتها بعناية، وبالاستناد على ما تناولته دراسات المجالس التشريعية المتخصصة، وعلى تقييم بعض أعضاء مجلس الشورى السابقين، وعلى استطلاع مبدئي عُمِل لآراء بعض أعضاء المجلس الحاليين والسابقين بغرض إعداد الاستبانة. ووزعت الاستبانة على جميع أعضاء المجلس، وأجاب عنها ٥٤ عضوًا، مثلوا أكثر من ثلث الأعضاء.

وجرى تنظيم هيكل الدراسة على النحو التالي: تبدأ باستعراض الإطار النظري للدراسة من خلال مراجعة مختصرة لما جاء في دراسات المجلس التشريعية المتخصصة عن الموضوع، وعرض نماذج لكتابات أعضاء المجلس السابقين حوله. يليه استعراض لتصميم الدراسة، يتناول كلًّا من المنهج والاستبانة وخصائص مجتمع الدراسة، ثم مناقشة موسعة لنتائج التحليلات الإحصائية لمحاور الدراسة الثلاثة (المعوقات، والحلول، وآفاق التطوير). فالخلاصة والاستنتاجات والتوصيات، انتهاءً بعرض قائمة المراجع وملاحق الدراسة.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

مجلس الشورى السعودي مجلس تشريعي، يقوم – بالمشاركة مع مجلس الوزراء وتحت مرجعية الملك – بوظائف السلطة التشريعية (أو التنظيمية) في النظام السياسي السعودي؛ لذا فإنّ الإطار النظري لهذه الدراسة عن مجلس الشورى يكون بمراجعة الدراسات المتخصصة عن المجالس التشريعية. علمًا بأنَّ هذه المراجعة ليست شاملة للدراسات التشريعية، بل تركّز على الأفكار الرئيسية التي طرحتها حول ما يتصل بموضوع هذه الدراسة عن أهم المعوقات والحلول وآفاق التطوير لمجلس الشورى.

تُجْمِع الدراسات المتخصصة على وجود ثلاثة وظائف أساسية يقوم بها أي "مجلس تشريعي" (Legislature)(١)، هي: وظيفة التشريع ووضع الأنظمة

(١) تستخدم الدراسات المتخصصة عدة مصطلحات للتعبير عن المجالس التشريعية: المجلس التشريعي (Legislature)، الجمعية التشريعية (Assembly)، البرلمان (Parliament)، الكونجرس (Congress). ويراها البعض كمترادفات ولا يفرق بينها بالعموم، فالجمعيات تسمى مجالس تشريعية بغض النظر عن الدور الذي تلعبه في التشريع، وارتبط البرلمان أكثر بالأنظمة البرلمانية كالمملكة المتحدة، بينما ارتبط الكونجرس بالأنظمة الرئاسية كالولايات المتحدة (انظر مثلًا: Almond and Others, 2004: p. 111). في حين يرى البعض أنه رغم استخدامها عادةً كمترادفات، إلا أن "الجمعية التشريعية" توحي أكثر بتكوينها من نواب يمثلون المجتمع أكثر من كونهم موظفين حكوميين، وأن "المجلس التشريعي" مصطلح غير دقيق حيث لا تحتكر هذه الهيئات عملية صنع القوانين والتشريعات، وأن =

والقوانين، ووظيفة الرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية، ووظيفة التمثيل لآراء ومصالح فئات المجتمع المختلفة[٢]. كما تتفق الدراسات أيضًا على ضرورة أن يلتزم المجلس التشريعي في ممارسة اختصاصاته بمبادئ: الشفافية في أعماله، والمسؤولية بإمكانية محاسبته، والانفتاح على المواطنين[٣].

وانطلاقًا من هذه الوظائف والمبادئ، وضع "الاتحاد البرلماني الدولي"[٤] ستة "معايير عالمية لأداء المجلس التشريعي الجيد"، تتعلق بمدى قدراته في التشريع، والرقابة، والتمثيل، ومدى شفافية أعماله، وإمكانية محاسبته، وانفتاحه على المواطنين.

وفي هذا الصدد، يشير الاتحاد إلى أهمية هذه "القيم العالمية التي تطمح لها البرلمانات المؤكدة مصداقيتها أيًّا كان النظام الحكومي ... [ويُعَرِّفْ] البرلمان الديمقراطي [أي المجلس التشريعي الجيد] بأنه ممثل للإرادة السياسية والتنوع الاجتماعي للسكان، وأنه فعال في وظائفه التشريعية والرقابية على المستوى الوطني والدولي، وأنه بالتأكيد أيضًا شفاف ومنفتح

= "البرلمان" يشير إلى أهمية التشاور أو التداول والمناظرة في هذه الهيئات، انظر مثلًا: (Heywood, 2007: p. 354). ويرى البعض الآخر أن هذه المصطلحات غير مترادفة، وذلك رغم تشابه دلالاتها على "هيئة من أشخاص لديهم صلاحية التشريع"، حيث يؤكدون أهمية توخي الدقة عند استخدام مصطلحي (البرلمان والكونجرس)؛ لتلافي الخلط والالتباس، فالبرلمان يستخدم حين تكون السلطتين التشريعية والتنفيذية متداخلة كحالة النظام البرلماني، والكونجرس عندما يكون هناك فصل نسبي بين السلطتين كحالة النظام الرئاسي، وأن كلًّا من البرلمان والكونجرس عبارة عن "مجالس تشريعية" بمعنى أنها جمعيات سياسية تقوم ببعض الوظائف التشريعية، انظر مثلًا: (Kreppel, 2011: pp. 122-123). والدراسة تعتمد استخدام مصطلح "المجلس التشريعي" لوصف "مجلس الشورى" الذي يؤدي وظيفة تنظيمية (وتشريعية) دون أن يعني ذلك بالضرورة انفراده بوظيفة التشريع، والتي لا يوجد أصلًا مجلس تشريعي ينفرد بأدائها في أي نظام.

(٢) تضيف بعض الدراسات وظائف أخرى للمجلس التشريعي، منها: إضفاء الشرعية على النظام السياسي (نيوتن وفان ديث، ٢٠١٠م: ص ص ٢٠٢-٢٠٨)؛ "التجنيد السياسي" للقيادات السياسية وإكسابها المعارف والمهارات المطلوبة (Almond and Others, 2004: p. 113; Heywood, 2011: pp. 311-355)؛ والتعبير عن المصالح وتجميعها كمدخلات في النظام السياسي، وكذلك كون المجلس التشريعي مصدر للتنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال تثقيف الجمهور والنخب عن السياسة (Almond and Others, 2004: p. 113).

(٣) انظر مثلًا: نيوتن وفان ديث، ٢٠١٠م؛ The Inter-Parliamentary Union, 2006, 2008؛ Heywood, 2007؛ Martin, Saalfeld and Storm, 2014: pp. 1-29؛ Almond and Others, 2004: p. 113؛ Krepple, 2011.

(٤) نشأ الاتحاد البرلماني الدولي (The Inter-Parliamentary Union – IPU) في عام ١٨٨٩م، وهو يعد أشهر منظمة دولية للبرلمانات، ويهدف إلى تطوير أعمال البرلمانات، وتعزيز التعاون بين البرلمانات والبرلمانيين حول العالم. ومجلس الشورى السعودي هو أحد أعضاء هذا الاتحاد. (انظر الرابط: http://www.ipu.org).

ومسؤول أمام المواطنين الذين يمثلهم" (The Inter-Parliamentary Union, 2008: p. 4)[٥].

ويجدر التنويه بدايةً – هنا – إلى أنه من ناحية قانونية وشكلية تبدو معلومات المجالس التشريعية واضحة ومباشرة، إلا أن تحليلها من ناحية الواقع والممارسة بالغ التعقيد، وخاصة صعوبة تقييم أدائها لوظائفها المتعددة. وفي هذا الصدد، تؤكد إيمي كرِبِل أن "دور المجالس التشريعية في بيئتها السياسية بعيد عن البساطة. وقد وصل العلماء إلى نتائج مختلفة جدًّا عن قوة المجالس التشريعية السياسية ونفوذها في صنع السياسة. وهناك عدة أسباب لذلك، حيث إن التقييم العام لدورها يتفاوت بحسب كل من: الحالات التي تدرس، والإطار النظري المستخدم، والفترة التاريخية محل النظر، وطريقة تعريف (القوة) و (النفوذ). كل هذه العوامل لعبت دور ظهور مفاهيم مختلفة جدًا للمجالس التشريعية ودورها السياسي العام" (Kreppel, 2011: p. 122).

وبشكل عام، تَتَحَدَّدُ قوة المجالس التشريعية بعدة عوامل تشمل: حدود صلاحياتها الدستورية، ودرجة استقلالها عن السلطة التنفيذية، وطبيعة النظام الحزبي (في الدول التي بها أحزاب سياسية)، وطبيعة التماسك والبنية التنظيمية للمجلس (Heywood, 2007: p. 355; Kreppel, 2011: pp. 135-139).

وفيما يلي تناولٌ مختصرٌ لهذه العوامل، مع التوسع في مناقشه الجانب التنظيمي للمجلس التشريعي؛ لارتباطه بموضوع الدراسة.

لا شك في أن الصلاحيات التي يعطيها الدستور للمجلس التشريعي هي الأساس في تحديد دوره ووظائفه في النظام السياسي. فمواد الدستور تحدد الطبيعة العامة للنظام السياسي وتوزيع السلطات بين أجهزته الحكومية الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).

ويمكن تصنيف المجالس التشريعية – بحسب توزيع السلطات والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[٦] – إلى: مجالس تشريعية صانعة للسياسة، تتمتع باستقلالية وتأثير فعال على السياسة، ومجالس تشريعية مؤثرة على السياسة، يمكن أن تغير السياسات

(٥) لمراجعة ميسرة حول اختصاصات مجلس الشورى السعودي وعن المعايير العالمية للأجهزة التشريعية التي طرحها الاتحاد البرلماني الدولي وانعكاسها في مجلس الشورى السعودي، انظر: السديري والشريف (١٤٣٧هـ –أ)، وحول تنظيم وإجراءات العمل بالمجلس، انظر: السديري والشريف (١٤٣٧هـ –ب). وهما دراستان أولى مشتركة للباحث، في سلسلة من ثلاث دراسات مستقلة تُقيم جوانب مختلفة لمجلس الشورى السعودي من خلال قياس آراء أعضائه حولها، وهذه الدراسة التي يقوم بها الباحث منفردًا هي الدراسة الثالثة والأخيرة.

(٦) يتم عادةً التركيز على درجة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فقط؛ لأن استقلالية السلطة القضائية منصوص عليها في معظم الدساتير، وذلك باعتبار طبيعة وظيفتها في فض المنازعات والحكم بموجب القوانين التي تتطلب الحيادية والاستقلالية وإبعادها عن تأثير السلطتين الأخرى.

التي تبادر بها السلطة التنفيذية، ومجالس تشريعية تسيطر عليها الأجهزة التنفيذية، حيث يكون تأثيرها ثانوي أو مجرد تصديق على ما يصدره الجهاز التنفيذي. انظر مثلًا (Heywood, 2007: pp. 548-549).

وعمومًا، تعتمد درجة ممارسة المجالس التشريعية لوظيفتي التشريع والرقابة، على مدى الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي؛ حيث تكون الممارسة أقوى – عادةً – في الأنظمة التي يوجد فيها فصل نسبي أكبر بين السلطتين، واستقلالية نظامية أكبر للمجلس التشريعي في أداء وظائفه. وفي نهاية الأمر، كما يؤكد هيوود (Heywood, 2007: p. 545)، "فإن التوازن المرغوب بين المجلس التشريعي والجهاز التنفيذي يتلخص في (حكم معياري) عن مدى الحاجة للتمثيل والمساءلة من جهة، والقيادة وقوة الحكومة من جهة أخرى".

ومثلما كانت استقلالية المجلس التشريعي عن الجهاز التنفيذي مهمة، فإن مدى استقلالية أعضائه عن تأثيرات الأحزاب السياسة مهم أيضًا في تحديد دور المجلس في أداء وظائفه. والفكرة العامة هنا، أنه كلما زادت استقلالية أعضاء المجلس التشريعي، أثَّر ذلك إيجابًا على ممارسة المجلس التشريعي لأعماله وأداء وظائفه. وتزيد استقلالية الأعضاء، كلما قل اعتمادهم على أحزابهم السياسة في ترشحهم وفوزهم في الانتخابات وفي ممارسة أعمالهم في المجلس. وتكون الاستقلالية أقل في حال الأحزاب المركزية ووجود أنظمة انتخابية يعتمد الفوز فيها على التمويل والولاء الحزبي (انظر مثلًا: Saalfeld and Strom, 2014; Kam, 2014). ويكفي هذا القدر عن تأثير الأحزاب السياسية، لعدم وجودها في حالة مجلس الشورى السعودي.

والعامل الأهم في قوة المجالس التشريعية هو طبيعة تماسكها وبنيتها التنظيمية الداخلية؛ حيث تؤكد أيمي كرِبِلْ إلى أنه "حتى المجالس التشريعية التي تملك قوة وصلاحيات رسمية وقانونية كبيرة، ستكون على الأرجح غير فعّالة إذا لم تملك أيضًا البنية الداخلية التي تسمح بوجود تقسيم كفؤ للعمل، وتطوير خبرات متخصصة، والوصول إلى مصادر معلومات مستقلة، وغيرها من موارد التنظيم والعمليات الأساسية ... [وأنه] وفي معظم الحالات، فإن تحليل البنى الداخلية وموارد المجلس التشريعي يوفر تقييم أكثر دقة عن المستوى العام لنشاطها وتأثيرها من مراجعة سلطته وصلاحياته الرسمية التي يمنحها له الدستور" (Kreppel, 2011: p. 129).

وتتأثر البنية التنظيمية الداخلية للمجلس التشريعي – بدورها – بأربعة جوانب رئيسية متداخلة، هي: حجم (أو عدد) وجودة أعضاء المجلس التشريعي، ومدى احتراف المجلس التشريعي في أداء أعماله، وهيكل المجلس وهل هيئته مكونة من مجلس واحد أو مجلسين، وطبيعة تنظيم وكفاءة لجانه.

وقد حظي تحليل هذه الجوانب بعناية الدراسات المتخصصة؛ وذلك لتأثيرها الكبير على كفاءة وأداء المجالس التشريعية. وفيما يلي استعراض موجز لكل من هذه الجوانب، والتي ترتبط الثلاثة الأولى منها مباشرة بإطار هذه الدراسة.

فمن الجانب الأول، المتعلق بحجم ونوعية الأعضاء، يضم المجلس التشريعي عددًا كبيرًا ومتنوعًا من الأعضاء، ويؤثر حجم عضوية المجلس ونوعية أعضائه وطريقة تنظيم عملهم ودرجة تمثيلهم للمجتمع على مدى فاعليته وأدائه في إطار النظام السياسي. فحجم المجلس ومدى تنوع أعضائه مؤثر في أعماله، فكلما كان عدد وتنوع الأعضاء كبيرًا، كلما تعقدت وطالت عملية اتخاذ القرارات وصعب الوصول إلى قرارات جيدة. كما أن جودة الأعضاء من حيث خبراتهم وكفاءتهم وتمكنهم من المعارف والمهارات اللازمة لمهامهم، وكذلك طبيعة العلاقات بينهم، ومدى تفرغ أو عدم تفرغ الأعضاء والوقت الذي يقضونه في أداء أعمال المجلس، ينعكس مباشرة على نشاط وفاعلية أعمال المجلس.

وكما أن العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجلس التشريعي مهمة، فإن العلاقة بينهم وبين المجتمع مهمة أيضًا؛ حيث تعتمد درجة أداء المجلس التشريعي لوظيفة التمثيل على مدى عكس أعضائه لآراء ومصالح فئات المجتمع المختلفة (Best and Vogel, 2014: pp. 57-59). وذلك بغض النظر عن كيفية وصولهم للمجلس سواءً كانوا "منتخبين أو معينين، أو حتى اختيروا بالوراثة، أو أي خليط من هذه الطرق" (Heywood, 2007: p. 344). والتوفيق بين هذه العوامل (حجم العضوية، ونوعية الأعضاء، ودرجة تنظيمهم، والعلاقات بينهم، وتمثيلهم للمجتمع) أمر حيوي؛ لنجاح المجلس التشريعي. انظر أيضًا (Hazan, 2014: pp. 213-230; Kreppel, 2011: pp. 129-135).

ويرتبط بالجانب السابق جانب آخر، يتعلق بمدى الاحتراف الذي يتمتع به المجلس التشريعي (legislature professionalization)، والذي يتعلق بأمرين مترابطين هما: زيادة موارد المؤسسة التشريعية، وزيادة مهنية (careerism) أعضاء المجلس التشريعي (Woods and Baranowski, 2006: p. 585). وتُعَرَّف الاحترافية غالبًا في إطار "مدى اجتماع المجلس في جلسات غير محدودة(٧)، ودفع مرتبات جيدة لأعضائه، وتوفر موظفين وموارد ومرافق متفوقة"؛ انظر مثلًا (Moncrief, 1988; Squire, 1992, 2007; Woods and Baranowski, 2006). كما تقاس عادةً من خلال "مؤشر مركب من ثلاثة عناصر هي: متوسط عدد العاملين لكل عضو في المجلس، عدد ساعات عمل أعضاء المجلس، ومرتباتهم"؛ انظر مثلًا (Silva, 2015). وتؤكد أكثر الدراسات – وهو الأمر المهم في إطار

(٧) يقصد بـ"جلسات غير محدودة" (unlimited sessions)، جلسات غير مقيدة ومتكررة وكافية لتناول مختلف المواضيع المتصلة باختصاصاته.

هذه الدراسة – على أن "ارتفاع احترافية المجلس التشريعي يؤثر بشكل مباشر في ارتفاع قدراته التشريعية من حيث الكيف والكم"[٨]. والمنطق في هذا بسيط، حيث تساهم مكونات احترافية المجلس التشريعي في تقوية عمله التشريعي وزيادة إنتاجيته: فزيادة الموظفين المؤهلين تزيد قدرة المجلس على اقتراح مشاريع الأنظمة، والرواتب الجيدة تشجع أعضاء المجلس على العمل وعلى الاستمرار فيه، وزيادة عدد الجلسات يزيد احتمالات اقتراح وإقرار المشاريع؛ لتوافر وقتًا أطول للأعضاء للعمل وإعداد المقترحات؛ انظر أيضًا (Rosenthal and Forth, 1978; Silva, 2015; Miller, Ringsmuth and Little, 2015)[٩].

ومن جانب ثالث، تتأثر طبيعة وكفاءة أداء المجلس التشريعي بهيكله التنظيمي، من حيث عدد ونمط المجالس (أو الغرف – chambers) التي يتكون منها. وهناك نوعان من المجالس التشريعية: مجالس تشريعية تتكون من نظام المجلس أو "الغرفة" الواحدة (unicameral system). وغالبية المجالس التشريعية من هذا النوع. ومجالس تشريعية تتكون من نظام المجلسين أو "الغرفتين" (bicameral system). ونظام المجلسين بدوره، قد يكون من النمط "القوي" حين يمتلك كل من المجلسين صلاحيات قوية (كالكونجرس الأمريكي)، أو يكون من النمط "الضعيف" حين يكون أحد المجلسين أقوى من الآخر (كبرلمان المملكة المتحدة)، ومعظم أنظمة المجلسين هي من النمط الضعيف. وحظي موضوع "عدد غرف المجالس التشريعية القومية بدراسات نظرية وتجريبية غنية ... وأصبح نظام المجلسين [ولعل هذا نتيجة للدراسات الأمريكية] هو أحد أكثر السمات التنظيمية المفهومة جيدًا في حقل علم السياسة العام" (Heller and Branduse, 2014: p. 332).

وتوجد في الدراسات المتخصصة مناظرات حول أيها أفضل نظام المجلس الواحد أم نظام المجلسين؟ حيث يجادل أنصار نظام المجلس الواحد بأنه يتميز بتركيز السلطة وتجنب الازدواجية، وببساطة ووضوح الإجراءات والمسؤوليات، ويناسب أكثر الدول الموحدة والصغيرة وذات التجانس السكاني. بينما يجادل أنصار نظام المجلسين بأنه يحقق تمثيلًا أفضل (حيث يمثل أحد المجلسين السكان عمومًا، ويمثل المجلس الآخر المناطق أو شرائح أو فئات معينة)، ومجال أوسع للمراقبة والتوازنات وتوزيع العمل. وهو يناسب الدول الاتحادية والكبيرة وذات التنوع السكاني. كما توجد أيضًا مناظرات

---

(٨) تناولت بعض الدراسات تأثير احترافية المجلس على أمور أخرى، كتأثيرها على تكوين المجلس (Fiorina, 1994)، وتأثيرها على البيروقراطية والمؤسسات التنفيذية (Woods and Baranowski, 2006)، وتأثيرها على نشأة وتطور جماعات المصالح (Berkman, 2001).

(٩) يجدر التنويه هنا، بأن قلة من الدراسات تجادل بأنه "ورغم قوة الحجج النظرية حول ارتباط احترافية المجلس التشريعي بإنتاجيته، إلا أن أدلة الدراسات التجريبية ليست بتلك القوة ... وأن هناك حاجة لمزيد من الدراسات لتقييم ما إذا كانت الاحترافية تؤدي إلى زيادة إنتاجية القوانين" (Silva, 2015: pp. 5-6).

حول أيها أفضل، نظام المجلسين القوي أم الضعيف؟ حيث يجادل البعض أنَّ تساوي قوة المجلسين يقلل من احتمالات النجاح؛ لكونه يفتح مجالًا للاختلاف، وجمود عملية التشريع. بينما يرى البعض الآخر أن تساوي القوة يرغم المجلسين على المساومات السياسية مما يحقق مستوى أكبر من التمثيل لمصالح الأطراف المختلفة. انظر مثلًا (نيوتن وفان ديث، ٢٠١١م: ص ص ٩٩-١٠٥؛ Kreppel, 2011: p. 129؛ Heywood, 2007: pp. 344-346)

ويتعلق الجانب الرابع والأخير، بتأثير اللجان المتخصصة الأساسي على أداء وكفاءة المجلس التشريعي؛ وذلك نظرًا لأن المجالس تنظم أعمالها - عادةً - من خلال لجان متخصصة تلعب دورًا كبيرًا في طرح ودراسة وبلورة وإقرار المقترحات والمشاريع. فاللجان تتولى عملية وضع تفاصيل التشريعات ودراستها بشكل أعمق من الهيئات العامة للمجالس، وتملك معرفة وخبرة التدقيق في أعمال السلطة التنفيذية، وتُشَكَّل لتقصي حقائق قضايا الرأي العام. وفي هذا الصدد، يؤكد هيوود (Heywood, 2007: p. 346) أن اللجان "أصبحت توصف بأنها مراكز السلطة في المجالس، ومحور عملية التشريع؛ فبينما تكون غرف البرلمان للكلام، تكون اللجان للعمل"، وأن أهمية اللجان أساسية في عملية التشريع "فالمجالس القوية عادة ما تملك لجانًا قوية، والمجالس الضعيفة تملك لجانًا ضعيفة" (p. 354). للمزيد انظر مثلًا (Martin, 2014).

وتجدر الإشارة - هنا - وفي إطار هذه المراجعة، إلى نتائج دراستين مسحيتين سابقة عن مجلس الشورى السعودي، قام بها الباحث بالمشاركة مع باحث آخر، وذلك في سلسلة من ثلاث دراسات عن المجلس تمثل هذه الدراسة آخرها؛ حيث وجدت الدراسة الأولى أن أعضاء مجلس الشورى يرون أن المجلس - ووفق اختصاصاته التي حددها نظامه - يقوم بدور كبير في وظيفة التشريع، ودور جيد في وظيفة التمثيل، ودور ضعيف في وظيفة الرقابة، وأن المجلس يحتاج إلى المزيد من الصلاحيات النظامية ليحقق مهامه (السديري والشريف، ١٤٣٧هـ-أ).

ووجدت الدراسة الثانية أنَّ تقييم أعضاء مجلس الشورى إيجابي - بشكل عام - تجاه تنظيم وإجراءات عمل المجلس، ومستوى أداء زملائهم، وتجربتهم الشخصية في المجلس؛ حيث أبدَوا رضًا عاليًا عن أداء اللجان المتخصصة وكفاءة إجراءات التصويت، ورضًا متوسطًا عن مناسبة عدد أعضاء المجلس، وتنظيمَ إجراءات الجلسات، وإعداد جدول الأعمال، ونشاط المجلس في استدعاء المسؤولين الحكوميين، ورضًا أقل نسبيًّا عن مناقشة الموضوعات بشكلٍ وافٍ، وحضور الحرية والشفافية في أعمال المجلس. وفي المقابل، أبدوا عدم رضا عن تواصل المجلس مع المجتمع، وطول الوقت لصدور التوصية، وكفاءة أداء الإدارات المساندة في المجلس. كما رأوا أن صلاحياتهم غير كافية

للقيام بدورهم ومهامهم بفاعلية، وطلبوا زيادتها، وخاصة صلاحياتهم الرقابة (السديري والشريف، ١٤٣٧هـ-ب).

ومن جهة أخرى، توجد مناظرة في الدراسات المتخصصة حول دور المجالس التشريعية، وهل هو في تراجع أم تزايد؟ فهناك وجهة تقول بتراجع دور المجالس التشريعية نتيجة لعدة تحديات تواجهها، أبرزها ما يلي: توسع دور الحكومات، وتزايد وتيرة الانضباط الحزبي وفقدانها للقيادة، وتصاعد دور جماعات الضغط والإعلام. فتوسع دور الحكومات الاقتصادي وفي تحقيق الرعاية الاجتماعية ارتبط عادة بتوزيع القوة من المجلس التشريعي إلى الجهاز التنفيذي الذي زاد حجمه ونفوذه. كما أن الانضباط الحزبي يلزم أعضاء المجلس التشريعي بمواقف أحزابهم، ويحد من تمثيلهم للجمهور وإبداء آرائهم مما يضعف دور المجالس التشريعية كمنصات للمناظرة والنقاش، فتقوم الأحزاب - وليس المجلس التشريعي - بدور أكبر في وظيفة التمثيل وفق عقائدها الحزبية. وكذلك، نظرًا لأن المجالس التشريعية مجزأة بطبيعتها وتشمل أعضاء متساوين، بينهم اختلافات وانقسامات، فهي تعاني من نقص في توفر القيادة التي تحتاجها لتفعيل أدائها من خلال العمل على تنسيق وتضافر جهود الأعضاء. فضلًا عن أنَّ دور جماعات المصالح التي وفرت بديلًا للتمثيل وصياغة السياسات قد تصاعدت، وتزايد الإعلام الجماهيري ووسائل التواصل الاجتماعي التي وفرت منصات بديلة للمناظرات والنقاشات السياسية. كل هذا أثر في تراجع دور المجالس التشريعية.

وترى وجهة النظر المقابلة، أن دور المجالس التشريعية في تزايد، وتشير إلى أن وجهة النظر عن تراجع دورها مبالغ فيها ومتشائمة؛ حيث يؤكد أنصارها على أن دور المجالس التشريعية في العملية التشريعية تغير ولم يعد قاصرًا على التشريع والتأثير على صنع السياسات، وأنها أصبحت "آليات تواصل" مهمة تربط الحكومات بالجمهور، وأن مكانتها زادت في نظر الجمهور كمنابر للنقاش والمراقبة عبر نقل الإعلام لجلساتها وإجراءاتها، وأنها أصبحت أكثر احترافية في ممارسة أعمالها من خلال وجود اللجان المتخصصة وتوافر المساعدين والإمكانيات اللازمة لأعضائها، وأنها أصبحت أكثر استقلالية وانتقاد نتيجة لتراجع تأثير الانضباط الحزبي (بعكس وجهة نظر الفريق الآخر الذي يؤكد تزايده)، وأخيرًا - والأهم بحسب وجهة النظر هذه - أن وجودها هو أحد دعائم استقرار شرعية النظام السياسي. (انظر مثلًا: Rosenthal, 1998; Heywood, 2007: pp. 351-354)

وفي نهاية هذا الاستعراض الموجز لدراسات المجالس التشريعية، يجدر التنويه بملاحظتين مهمتين - أكدتها الدراسات الغربية المتخصصة - وتتعلق مباشرة بإطار هذه الدراسة عن مجلس الشورى السعودي:

الملاحظة الأولى، حقيقة أن المجلس التشريعي في أي دولة يتطور وفق طبيعة معطياتها وظروفها الخاصة. فمثلًا، يؤكد الاتحاد البرلماني الدولي على أن "البرلمانات تختلف عن بعضها البعض، بحسب طبيعة أنظمتها الحكومية وبحسب إطارها الاجتماعي والاقتصادي" (Inter-Parliamentary Union, 2006: p. 7). وذلك رغم ما تطرحه تلك الدراسات من وجود معايير عالمية، هي في حقيقتها تمثل "الحالة النموذجية" للجهاز التشريعي من وجهة نظر التجربة السياسية الغربية.

والملاحظة الثانية، هي أن الدراسات البرلمانية تركز على دراسة المجالس التشريعية القومية الرئيسية في الدول الغربية الكبيرة، كالكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني وأشباهها، وتهمل دراسة المجالس التشريعية الأخرى، سواء كانت على المستويات المحلية في الدول الغربية أو المجالس التشريعية للدول النامية. فمثلًا، يؤكد جام وهيوبر (Gamm and Huber, 2002) في مراجعتهما لواقع دراسات المجالس التشريعية "أنه بالنسبة للجزء الأكبر من علماء السياسة اليوم، فإن دراسة المجالس التشريعية هي دراسة الكونجرس الأمريكي، رغم وجود مجالس تشريعية أخرى، حيث توجد في المدن والولايات الأمريكية، كما توجد برلمانات وجمعيات تمثيلية ومجالس تشريعية في الحكومات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في كل مكان بالعالم ... [ورغم ذلك] إلا أن معظم الأوساط العلمية للدراسات التشريعية تركز على دراسات الكونجرس الأمريكي، وخاصة 'مجلس النواب' بعد الحرب العالمية الثانية" (Gamm and Huber, 2002: p. 313). ويجادلان بأن هيمنة دراسات الكونجرس يسبب عدة إشكالات، منها عدم فهم المجالس التشريعية الأخرى (حيث إن بناء نظريات عنها يتطلب دراسة مجموعة متنوعة من المؤسسات التشريعية)، وطرح أسئلة ونظريات خاصة بالكونجرس ومختلفة عن تلك التي يمكن الوصول إليها من خلال المنظور المقارن والتاريخي عند دراسة أجهزة تشريعية متنوعة (وخاصة ما يتعلق بالأسئلة والنظريات المهمة عن: كيف تنشأ ترتيبات مؤسسية معينة وكيف تؤثر على السلوك والخيار). كما أكدا على أن هذا التحيز أثَّر سلبًا على دراسات المجالس التشريعية وأعاق فهمها لنشأة المؤسسات التشريعية وتأثيرها على السلوك، والذي يتطلب – وهو ما دعيا إليه – دراسة مقارنة وتاريخية للمجموعة متنوعة من المجالس التشريعية (pp. 340-341)[١٠].

(١٠) من المفارقة، كما يؤكد جام وهيوبر (Gamm and Huber, 2002: p. 313)، "أنه رغم أن هذا التعميم يصف واقع الحقل المعاصر، إلا أنه لم يكن حال هذا الفرع من المعرفة في القرن الماضي [أي القرن العشرين]. ففي ذلك الوقت المبكر، ازدهرت الدراسات التشريعية وتمتعت بمكانة رفيعة في حقل المعرفة السياسة العام، وكان العلماء يدرسون مجالس تشريعية قومية متنوعة. وأكثر من ذلك، كانت دراسات الكونجرس، تتناول مجلسيه وتاريخه وتركز على مقارنته بالمجالس التشريعية للدول الأخرى وللولايات الأمريكية".

وبناءً على هاتين الملاحظتين السابقتين، تبرز أهمية دراسة المجالس التشريعية للدول الأخرى وعلى المستويات المختلفة، وأهمية إدراكها في إطار معطيات بيئتها ونظامها، وضرورة توخي الحذر عند المقارنة أو التعميم بناءً على نتائج أدبيات المجالس التشريعية (المنحازة بطبيعتها للتجربة الغربية). وهو ما تحرص هذه الدراسة عن مجلس الشورى السعودي على تطبيقه.

تقييم بعض أعضاء مجلس الشورى السابقين لتجربتهم في المجلس

لخَّص عبدالرحمن الشبيلي (٢٠٠٨م: ص ص ٢٨-٢٩) عضو مجلس الشورى السابق، ومحرر كتاب (مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثية)[١١]، آراء بعض زملائه المشاركين في إعداد الكتاب بالقول: إنه "إذا ما أريد للمجلس أن يقوم بالوظيفة الشورية الحقة، فلابد من إعادة صياغة نظامه"، على النحو الذي يحقق أربعة شروط: إلزامية القرار، ومنحة سلطة الرقابة السابقة واللاحقة على أداء الحكومة، والتوصل إلى صيغة توافق بين الانتخاب والتعيين، وعدم حرمان المرأة من المشاركة في العملية الشورية (وقد تحقق هذا الأمر الأخير). وأشار أيضًا: "أما إذا ما أريد أن يستمر المجلس في ممارسة وظيفته الحالية المشارِكة والمساندة للدور التنظيمي لمجلس الوزراء، ودون اعتبار تلك الشروط الأربعة، فإنه لابد من إحداث مجلس موازٍ آخر يحقق الأهداف الأربعة المشار إليها، كما هو معمول في بعض الدول حيث يوجد مجلسان متوازيان يؤديان وظيفة تكاملية يتحقق من خلالها (ركن السلطة التنظيمية) في نظام الحكم". كما أشار أيضًا إلى رأي بعض المشاركين في الكتاب بأنّ أعضاء المجلس يعكسون خبرات متنوعة ومن مناطق وفئات مختلفة، وأن الحكومة نجحت في جعله "ممثلًا غير معلن للمجتمع السعودي".

ورغم الاتفاق العام بين الأعضاء المشاركين حول أهمية هذه الشروط، فقد تفاوتت آراءهم بين الدعوة لتوسيع صلاحيات المجلس ليكون مماثلًا للبرلمان في الدول الأخرى (الجعفري، ١٤٢٩هـ)، وبين توسيع صلاحيات مجلس الشورى للتوازن مع مجلس الوزراء، وتعزيز دوره الرقابي وخاصة في النظر للموازنة السنوية للدولة (السباعي، ١٤٢٩هـ؛ السديري، ١٤٢٩هـ؛ الفالح، ١٤٢٩هـ؛ الشريف، ١٤٢٩هـ). وكذلك تفاوتت الآراء حول انتخاب أعضاء المجلس، بين من رأى ضرورتها سواء كانت جزئية أو كلية (الجعفري، ١٤٢٩هـ)، ومن رأى أهمية الحرص والتدرج في تبنيها (السديري، ١٤٢٩هـ؛ الشريف، ١٤٢٩هـ)، ومن رأى الجمع بين التعيين والانتخاب (الشبيلي، ١٤٢٩هـ؛ الفالح، ١٤٢٩هـ). بينما اتفقت آراء معظمهم حول أهمية مشاركة المرأة في عضوية المجلس (وقد تحقق هذا كما تقدم ذكره).

(١١) شارك في هذا الكتاب تسعة من أعضاء مجلس الشورى، عرضوا فيه تجربتهم وآراءهم وأفكارهم بعد أن أمضوا ثلاث دورات متتالية بدايةً من دورته الأولى (أي ١٢ عامًا) في المجلس.

وفي هذا الصدد، أشار زياد السديري (٢٠٠٨م: ص ص ١١٨-١٢٠)، عضو مجلس الشورى السابق، إلى أن العملية التشريعية في المملكة تتضمن في حقيقتها مجلسين هما مجلس الشورى ومجلس الوزراء؛ وأنه مع زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى، غلبت صفة المجلس التمثيلية على صفة التكنوقراط أو التخصصية للأعضاء، وهو ما أدى إلى ظهور اتجاه يدعو إلى فائدة إيجاد مجلس آخر يعزز صفة التكنوقراط يعين أعضاءه لأشخاصهم وخبراتهم وتجاربهم المتميزة، بحيث يكون لآرائهم فائدتها ووزنها الخاص. وأشار إلى أنه رغم فائدة مثل هذا المجلس، إلا أن الأمر يستدعي أكثر من مجرد إنشائه، وتوسيع اختصاصات وصلاحيات مجلس الشورى. ونَوَّهَ إلى "أن تطور الممارسة الشورية في المملكة العربية السعودية لا يستلزم بالضرورة تفرّد مجلس الشورى بالسلطة التنظيمية، ولكنه قد يعني توسيع مجال اختصاصه من حيث المواضيع التي يلزم أن تعرض عليه، كما قد يعني أن يكون لقراراته وزن أكبر مما لها الآن، وذلك على التفصيل الذي يستلزمه التدرّج في توسيع المشاركة الوطنية في صناعة القرار وتحمل مسؤولياته". كما نَوَّهَ أيضًا بأن "مفهوم الشورى الذي يقوم عليه المجلس الحالي هو الشورى المُعْلِمَة لا الملزمة. ومع هذا فقد عُنِيَ المجلس بممارسة بعض الأدوار التي لا يسمح له نظامه الحالي بحسن أدائها، ومن هذه الأدوار دور الرقابة على الأجهزة التنفيذية ومساءلة رؤسائها من وزراء ومن هم في مستواهم من المسؤولين، والحقيقة أن أداء مثل هذا الدور المهم لا يتسنّى للمجلس أداؤه على الوجه الصحيح في ظل نظامه الحالي" (ص ١٢١).

ولاحظ الشبيلي (٢٠٠٨م: ص ص ٢٦-٢٧)، في تلخيصه لآراء زملائه، وجود تفاوت في نظرة الأعضاء تجاه أداء المجلس وعلاقته بمجلس الوزراء، بين من "يتصور أنه - أي المجلس - يقوم بالوظيفة المثلى في تقديم المشورة لولي الأمر، في حين يعتقد البعض بأنَّ المجلس أضعف بكثير من ذلك، ويتطلع إلى دور لا يقل عما تقوم به البرلمانات (المنتخبة) في الأنظمة الملكية"؛ وبين من يرى قراراته ملزمة ويأخذ عملية التحضير والمناقشة بجدية، ومن يشعر بالإحباط من عدم إلزامية قراراته بما ينعكس سلبًا أحيانًا على عدم جدية مناقشاتهم وعلى عملية التصويت. كما نَوَّهَ بوجود "تذمر كثير من الأعضاء تجاه تمرير الوزارات ما تشاء دون المرور على المجلس، وبالتالي الالتفاف عليه، أو في الأقل عدم الأخذ بالأفكار الصادرة عنه، بغض النظر عن كونها مُعلمة أو مُلزمة"، كما أشار إلى أنَّ "واقع الحال يقول إن مجلس الوزراء يتعامل مع هذه القرارات وكأنها توصيات"، وذلك رغم أن نظام المجلس ينص صراحَة على أنها قرارات ترفع للملك الذي يحيلها إلى مجلس الوزراء.

وأكد الشبيلي أيضًا على وجود ثلاثة حلقات ضعف في أداء المجلس، تتمثل في كل من: هيئته العامة، وموظفو الإسناد القانوني والإداري، وأدائه الإعلامي. فالهيئة العامة في تقديره "لا تقوم بما يفترض منها ويتوقع من مهام ومسؤوليات. [وأنها] صارت ... تدريجيًّا، تأخذ مع الأيام طبيعة شكلية، يكون في مقدمتها إقرار جدول أعمال الجلسات، فضلًا عن تقصير رؤساء اللجان في إطلاع أعضاء لجانهم على ما يدور في الهيئة من مناقشات ويتخذ فيها من قرارات" (ص ٦٣). ووضّح أنّ واقع الإدارات المساندة (كإدارة المستشارين القانونيين وإدارة الدراسات) لا يتناسب مع أهمية المجلس ومهامه، وكذلك الجهاز الإداري المساند للأعضاء ضعيف من حيث العدد والكفاية (ص ص ٦٩-٧١). كما وضّح أيضًا، أنَّ الأداء الإعلامي للمجلس لا يتناسب مع مكانته ولم يستفد من الكفاءات الإعلامية الموجودة في المجلس في إيجاد إستراتيجية إعلامية وتولّي النشاط الإعلامي للمجلس (ص ص ٨٠-٨٢)[١٢].

هذا، وقد استرشدت عملية إعداد استبانة هذه الدراسة بهذه الآراء الواردة في كتابات بعض أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ما جاء في المراجعة السابقة لدراسات المجلس التشريعية، وكذلك بإجراء استطلاع مبدئي لآراء بعض أعضاء المجلس الحاليين والسابقين حول أبعاد الدراسة عن أهم المعوقات والحلول وآفاق التطوير لمجلس الشورى، كما سيأتي بيانه لاحقًا.

تصميم الدراسة

سيتم فيما يلي استعراض تصميم الدراسة من خلال مناقشة كل من منهج واستبانة ومجتمع الدراسة باختصار.

المنهج

تطبق الدراسة المنهج الوصفي، الذي يسعى إلى فهم موضوع الدراسة من خلال وصف واقعه بجمع وتنظيم وتحليل أكبر قدر من المعلومات الكيفية والكمية عن مختلف جوانبه[١٣]. وجرى جمع المعلومات - بشكل رئيسي - عن طريق استبانة تقيس رأي أعضاء مجلس الشورى حول محاور الدراسة الثلاث: أبرز المعوقات التي تواجه مجلس الشورى، وأهم

(١٢) لابد من التنبيه - هنا - بأهمية اعتبار أن هذه الآراء والتقييم من قبل بعض أعضاء مجلس الشورى لبعض جوانب المجلس تم في عام ١٤٢٩هـ، أي قبل ثماني سنوات، ومرتبط بتجاربهم في دوراته الثلاثة الأولى؛ لذا فإنه من المثير المقارنة واستقصاء آراء أعضاء المجلس الحاليين حول ذات الجوانب، وهو الأمر الذي تقوم به هذه الدراسة؛ حيث إن هذه الجوانب تندرج ضمن موضوعها عن آراء أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات والحلول وآفاق تطوير المجلس.

(١٣) لمراجعة ميسرة عن المنهج الوصفي، ومناهج البحث العلمي عمومًا، انظر مثلًا (العضياني، ٢٠٠٤م: ص ص ٨٢-٨٦؛ العساف، ٢٠١٢م؛ عبيدات وعدس وكايد، ٢٠١٤م).

الحلول الممكنة لمعالجة هذه المعوقات، والآفاق المناسبة لتطوير نظام المجلس مستقبلًا. وذلك بالإضافة – لما تقدم – من مراجعة لنتائج دراسات المجالس التشريعية وكتابات بعض أعضاء مجلس الشورى السابقين.

واستخدام المنهج الوصفي المسحي – وخاصة أداة الاستبانة – شائع في الدراسات المتخصصة للمجالس التشريعية، حيث "لا زالت الاستبانات والمقابلات، التي كانت مؤثرة جدًّا وقت بروز السلوكية، مسيطرة على تصاميم البحث التجريبي للدراسات التشريعية ... وهي توفر أكثر مقياس مباشر لأفكار ونوايا السياسيين، بحيث تعد أحد أثمن المصادر للبيانات عند دراسة السلوك التشريعي" (Shane, Saafeld and Storm, 2014: p. 14). وتتميز الاستبانات على غيرها من الأدوات التي تستخدم عادةً لمعرفة وجهات نظر وتفضيلات أعضاء المجالس التشريعية، بكون أفكار ومواقف الأعضاء تسجل – من خلالها – بواسطتهم مباشرة؛ بينما الأدوات غير مباشرة، كالتصويت والأسئلة والاقتراحات والمذكرات والخطابات البرلمانية، والتي رغم سهولة جمعها، لا تمثل بالضرورة التفضيلات والمواقف الحقيقية لأعضاء المجلس التشريعي (Blailer, 2014: pp. 167-168).

كما يندرج مسح آراء أعضاء المجالس التشريعية – من خلال الاستبانة – تحت ما يطلق عليه طريقة "التقييم الذاتي" (self-assessment)، والتي يقوم فيها البرلمانيون بقياس وتقييم أداء المؤسسة التي يعملون بها[١٤]. وهي تعد أفضل وسيلة عملية ومباشرة لتقييم أبعاد المجلس التشريعي؛ حيث أن اعتماد التقييم الذاتي على "أحكام قيمية" (value judgment)، سواء في تقييم أعضاء المجلس التشريعي وفي كيفية إجراء هذا التقييم، لا يقلل من مدى أهميته وفائدته[١٥].

---

(١٤) طور الاتحاد البرلماني الدولي (Inter-Parliamentary Union – IPU) معايير وأدوات "التقييم الذاتي" وكيفية تطبيقها في دراسته "تقييم البرلمان: أدوات للتقييم الذاتي للبرلمانات"، وذلك بهدف مساعدة البرلمانات على قياس وتقييم أدائها. وصمم الاتحاد هذه الأدوات وفق "المعايير العالمية" للجهاز التشريعي الجيد، وتتلخص في مدى ممارسته لوظائف التشريع والمراقبة والتمثيل والتزامه بخصائص الشفافية والمسؤولية والانفتاح، والتي سبق استعراضها في نقاش الإطار النظري السابق. ورغم أن الاتحاد تناول معايير التقييم وأدواته في ضوء التجربة الغربية، إلا أنه دعا أيضًا إلى احترام خصوصية وتجربة كل دولة، وأكد على أن المؤسسات السياسية (ومنها المجلس التشريعي) في كل مجتمع ودولة تتطور في إطار معطيات بيئتها وظروفها الخاصة. انظر:

Inter-Parliamentary Union, 2008, "Evaluating Parliament: a self-assessment toolkit for parliaments", Available In: http://www.ipu.org/pdf/publications/self-e.pdf

وانظر أيضًا، "استبانة التقييم الذاتي لإدارات المجالس التشريعية للولايات" التي طورها "المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية في الولايات"، والمتاحة على الرابط:

National Convergence of State Legislatures (NCSL), "NCSL Self-Assessment Survey for Legislative Staff Organizations", Available In: http://www.ncsl.org

(١٥) تؤكد دراسة الاتحاد البرلماني الدولي (٢٠٠٨م: ص ٥) عن أدوات التقييم الذاتي، على أن التقييم الذاتي ممارسة طوعية للجهاز التشريعي (البرلمان)، يكون هو الفاعل والحكم الرئيسي فيها، وتساعد في تقويته، خاصة عندما يقيم نفسه بحسب المعايير الدولية. كما تؤكد الدراسة على أنه "أفضل =

وبناءً على ما تقدَّم، فإن تطبيق المنهج الوصفي المسحي في هذه الدراسة هو الأنسب لتحقيق أهدافها. وذلك لثلاثة أسباب: أولها، أنه منهج معتمد ودارج استخدامه في دراسات المجالس التشريعية ويستند على منطق أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي. وثانيها، أنه أفضل وسيلة متاحة عمليًّا لتقييم أبعاد مجلس الشورى؛ نظرًا لأنه يصعب على الباحث ومَن هو من خارج المجلس قياس وتقييم حقيقة تفاعلاته الداخلية. وثالثها، أن مجتمع الدراسة – المتمثل في أعضاء مجلس الشورى – نخبة على مستوى عالٍ من المعرفة والوعي، تمارس أعمال المجلس وأفضل من يدرك أبعاده، ويتوقع أن يكونوا الأقدر على تقييم أهم المعوقات والحلول وآفاق التطوير للمجلس.

الاستبانة

الاستبانة هي أداة جمع المعلومات الرئيسية المستخدمة في هذه الدراسة لقياس آراء أعضاء مجلس الشورى، وقسمت إلى ثلاثة محاور رئيسية، هي كالتالي:

١- المحور الأول: يركِّز على قياس رأي أعضاء مجلس الشورى حول "أهم المعوقات التي تواجه مجلس الشورى"، وشمل ١٤ عبارة، تتناول عوائق محتملة في جوانب ترتبط بصلاحيات وإمكانيات، وتنظيم المجلس، وبعلاقاته بالمؤسسات الأخرى وبالجمهور. كما تُرِكَ للعضو في نهاية المحور خيار ومساحة لكتابة وجهة نظره عن أي "معوقات أخرى تواجه المجلس تود إضافتها".

٢- المحور الثاني: يركِّز على قياس رأي أعضاء مجلس الشورى حول "أهم الحلول الممكنة (في إطار نظام مجلس الشورى الحالي) لمعالجة المعوقات السابقة التي تواجه مجلس الشورى"، وشمل ١١ عبارة يتناول كل منها أحد أبرز الحلول المحتملة. وترك للعضو في نهاية المحور خيار كتابة أي "حلول أخرى (ممكن تبنّيها في إطار نظام مجلس الشورى الحالي) تود إضافتها".

٣- المحور الثالث: يركِّز على معرفة رأي أعضاء مجلس الشورى حول "الآفاق المناسبة لتطوير نظام مجلس الشورى مستقبلًا ليكون مؤسسة أكثر فاعلية"، وشمل سبعة عبارات يتناول كل منها أحد أبرز المقترحات لتطوير المجلس في المستقبل (والتي قد تستدعي تعديل نظامه الحالي). وترك للعضو – أيضًا – في نهاية المحور، خيار كتابة أي "اقتراحات أخرى لتطوير المجلس مستقبلًا تود إضافتها".

= طريقة لضمان امتلاك البرلمان لأي نتائج واستنتاجات تخرج بها هذه الممارسة". وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن طريقة التقييم الذاتي شائعة الاستخدام أيضًا في تقييم أداء المنظمات الإدارية المختلفة، حيث يلجأ الباحثون إلى قياس أداء المنظمة من خلال آراء أعضائها، باعتبارهم أعلم بتفاصيلها ممن هم من خارجها، الذين يصعب عليهم معرفتها وتقييمها.

كما أضيف محور آخر – رابع – يتقصَّى البيانات الأساسية لعضو المجلس، من حيث النوع والعمر والمستوى التعليمي، ومدة الخبرة في المجلس، ومكان العمل السابق، والمنطقة التي ينتمي إليها[١٦]. علمًا بأنه ترك أيضًا للعضو في نهاية الاستبانة خيار ومساحة ليكتب فيها وجهة نظره عن أي "نقاط أو معلومات أخرى تود إضافتها لفائدة الدراسة ستكون محل شكر وتقدير الباحث".

هذا، وجاءت خيارات الإجابة على كل عبارة من عبارات المحاور الرئيسية الثلاثة وفق مقياس ليكرت (Likert Scale) الرباعي، أي بأربعة خيارات هي (أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وليس "الخماسي" المعتاد، والذي يضاف إليه خيار خامس يعبر عن الحياد أو عدم وجود رأي. وجرى ذلك لكون المقياس الرباعي أكثر ملاءمة لأغراض هذه الدراسة، ولحث أعضاء مجلس الشورى على إبداء رأي واضح يقيس درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم على عبارات محاور الاستبانة؛ لكونهم الممارسين لأعمال المجلس والأقرب لتقييم واقعه. ومعلوم أن مقياس ليكرت يعد من أفضل طرق قياس الاتجاهات نحو موضوعات معينة، والأكثر استخدامًا وشيوعًا في بناء المقاييس العلمية لما يمتاز به عن غيره من طرق القياس (انظر مثلًا: عبدالرحمن، ٢٠١٣م: ص ص ٥٩-٦٣؛ عبدالفتاح، ٢٠٠٨م: ص ٥٣٦).

وقد أُعِدَّتْ محاور الاستبانة وبلورت عباراتها بعناية، وبالاستناد إلى مصدرين رئيسيين: الأول، مراجعة الدراسات المتخصصة عن المجالس التشريعية وعن مجلس الشورى السعودي، وتتبع كتابات وآراء بعض أعضاء المجلس حول محاور الدراسة. والمصدر

(١٦) يجدر التنويه – هنا – بأن محاور هذه الاستبانة الثلاثة جاءت ضمن استبانة موسعة وموحدة، جمعت معها محاور استبانتين لدراستين أخرى عن مجلس الشورى. وشملت هذه الاستبانة الموسعة ثمانية محاور تناولت مواضيع مختلفة عن مجلس الشورى، وذلك على النحو التالي: ثلاثة محاور عن التحديات والحلول وآفاق تطوير مجلس الشورى (وهي موضوع هذه الدراسة التي يقوم بها الباحث بمفرده)؛ ومحور عن أداء المجلس لوظائف المجلس التشريعي (السديري والشريف، ١٤٣٧هـ-أ)؛ وثلاثة محاور عن تنظيم وإجراءات العمل بمجلس الشورى ومستوى أداء أعضائه (السديري والشريف، ١٤٣٧هـ-ب)؛ ومحور ثامن وأخير تناول البيانات الأساسية للمستجيب. وجاء جمع محاور الدراسات الثلاثة في استبانة موحدة، لاستثمار فرصة إجراء الاستبانة على أعضاء المجلس بشكل أمثل، ومراعاةً لصعوبة تكرارها، ولتحقيق الاتساق في قياس آراء نفس مجموعة الأعضاء حول مواضيع مختلفة عن المجلس. ويود الباحث أن يعرب عن شكره لزميله الباحث فواز بن دخيل الله بن فتن الشريف على جهوده في متابعة توزيع الاستبانات على أعضاء المجلس وجمعها، وعلى مشاركته في إعداد الدراستين الأولى في سلسلة من ثلاثة دراسات تقيم أبعاد مختلفة لمجلس الشورى من خلال استقصاء آراء أعضائه، وهذه الدراسة هي الثالثة والأخيرة في هذه السلسلة، ويقوم بها الباحث منفردًا. كما يقدر الباحث وزميله دعم رئيس مجلس الشورى معالي الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وتوجيهه باستكمال الاستبانة، ومساندة المتحدث الرسمي باسم المجلس، الدكتور محمد بن عبدالله المهنا، لعملية توزيع واستعادة الاستبانات.

الثاني، إجراء استطلاع مبدئي – مسبق – للاسترشاد بوجهات نظر ١٠ من أعضاء مجلس الشورى الحاليين والسابقين – عبر مقابلات هاتفية (لثمانية أعضاء منهم عضوين من النساء) ومقابلة شخصية (لاثنين من الأعضاء) – حول أهم المعوقات والحلول وآفاق تطوير المجلس مستقبلًا، وهي خطوة أساسية ساهمت في تحديد وبلورة عبارات الاستبانة. انظر نموذج الاستبانة في الملحق رقم (٣).

وجرى التحقق من "صدق (validity)" الاستبانة، أي قدرتها على قياس الموضوع المقصود قياسه عن طريق تحكيمها من قِبَل عضو هيئة تدريس من أصحاب الخبرة والاختصاص، والذي أكّد الصدق الظاهري للاستبانة (أي قدرتها كأداة على قياس ما وضعت لأجله). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصدق الظاهري وأبعاد الصدق الآخر، كصدق المحتوى (عن أن الأداة تقيس أبعاد الدراسة) وصدق المفهوم (عن أن الأداة تقيس المفهوم الذي وضعت لدراسته)، متحققة جميعًا في هذه الاستبانة؛ وذلك نظرًا لأن عبارات محاورها مدروسة وتستند على نتائج دراسات المجالس التشريعية، وعلى كتابات واستطلاع مبدئي لآراء بعض أعضاء المجلس.

كما جرى التحقق من "ثبات (reliability)" الاستبانة، أي قدرتها على إعطاء نفس النتائج إذا تم تطبيقها أكثر من مرة ومدى الاتساق الداخلي بين عباراتها في قياس الغرض العام المراد قياسه، عن طريق استخدام معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الثبات لكل من محاور الاستبانة، والتي جاءت نتائجه على النحو التالي:

معاملات ثبات محاور الاستبانة		
المحور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
١- أهم المعوقات التي تواجه مجلس الشورى	٠,٧٥٨	١٤
٢- أهم الحلول للمعوقات التي تواجه المجلس	٠,٧١٧	١١
٣- الآفاق المناسبة لتطوير نظام المجلس مستقبلًا	٠,٥٤٤	٧

وهذه القيم العالية للمعامل تؤكد ثبات الأداة، خاصة في المحورين الأول والثاني. ويعود الانخفاض النسبي في قيمة معامل المحور الثالث إلى أن عباراته تناولت مواضيع أكثر تمايزًا حول آفاق تطوير نظام المجلس مستقبلًا، وذلك مقارنة بتداخل مواضيع عبارات المحورين الأخرى. وبالإضافة لقيم معامل ألفا كرونباخ، فإن الاتساق الداخلي لعبارات كل من محاور الاستبانة الثلاثة في قياسها الغرض العام المراد قياسه واضح ومتحقق؛ وذلك لأنّ إعدادها تم بعناية وبالاستناد – كما تقدم – على الدراسات ذات العلاقة وعلى تجارب واستطلاع مبدئي لرأي بعض أعضاء في

المجلس. هذا، فضلًا على أن صدق أداة القياس – المتحقق – يعد دليلًا قويًّا على ثباتها؛ نظرًا للعلاقة الوثيقة بين صدق الأداة وثباتها. انظر مثلًا (القحطاني، ٢٠١٥م: ص ص ٣٨-٤٠؛ عبدالرحمن، ٢٠١٣م: ص ص ١٣٨-١٤٢؛ Manheim and Rich, 1991: pp. 62-69؛ Babbie, 2002: pp. 136-143)[١٧].

مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو أعضاء مجلس الشورى السعودي، المكون من رئيس المجلس و ١٥٠ عضوًا، منهم ٣٠ عضوة. وقد جرى توزيع الاستبانة في شهر جمادى الثانية عام ١٤٣٥هـ على جميع أعضاء المجلس، وتمت متابعتها على مدى ثمانية أسابيع، انتهت بالحصول على ٥٤ استجابة، تمثل أكثر من ثلث (أو ٣٦٪) من مجموع أعضاء المجلس.

ويلخص الجدول رقم (١) خصائص مجتمع الدراسة بحسب النوع والعمر والمستوى التعليمي ومدة خبرة العضو في المجلس.

ويتضح من الجدول رقم (١) أن أغلبية المستجيبين للاستبانة من الرجال (بعدد ٤٨ ونسبة ٨٩٪)، مقابل استجابات محدودة من النساء (بعدد ٦ ونسبة ١١٪). هذا، وتمثل استجابة الرجال ٤٠٪ من إجمالي عدد الرجال في المجلس و ٣٢٪ من إجمالي عدد أعضاء المجلس، في مقابل استجابة النساء التي تمثل ٢٠٪ من إجمالي عدد النساء في المجلس و ٤٪ من إجمالي عدد أعضاء المجلس.

كما أن أغلبية المستجيبين من الفئة العمرية فوق ٥١ سنة (بعدد ٣٦ ونسبة ٦٧٪)، وبواقع ١٩ استجابة (بنسبة ٣٥٪) للفئة العمرية ٤١-٦٠ سنة، و ١٧ استجابة (بنسبة ٣٢٪) للفئة العمرية أكبر من ٦٠ سنة؛ مقابل سبع استجابات (بنسبة ١٣٪) للفئة العمرية ٣٠-٤٠ سنة، و ١١ استجابة (بنسبة ٢٠٪) للفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة.

وأغلبية المستجيبين أيضًا من حملة شهادة الدكتوراه بعدد ٣٥ (ونسبة ٦٤,٨٪)، ثم حملة الماجستير بعدد ١٠ (ونسبة ١٨,٥٪)، فالبكالوريوس بعدد تسع (ونسبة ١٦,٧٪). وجاءت تخصصاتهم الدراسية كما يلي: ٧ هندسة، ٤ أصول دين وشريعة، ٣ علوم سياسية، ٣ تقنية معلومات، ٢ إدارة، ٢ قانون، ٢ علم اجتماع، ١ في كل من والفلسفة والجغرافيا والكيمياء والفيزياء والأحياء وغيرها؛ كما تبين أن ٥٠٪ من المستجيبين عملوا كأساتذة جامعيين.

---

(١٧) لنقاش أوسع عن مبررات استخدام مقياس ليكرت الرباعي وعن مصداقية وثبات الاستبانة، انظر (السديري والشريف، ١٤٣٧هـ-أ).

الجدول رقم (١). خصائص مجتمع الدراسة*.

الخاصية	التصنيف	التكرار	٪
النوع	ذكر	٤٨	٪٨٨,٩
	أنثى	٦	٪١١,١
العمر	٣٠-٤٠	٧	٪١٣
	٤١-٥٠	١١	٪٢٠,٤
	٥١-٦٠	١٩	٪٣٥,٢
	٦٠+	١٧	٪٣١,٥
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٩	٪١٦,٧
	ماجستير	١٠	٪١٨,٥
	دكتوراه	٣٥	٪٦٤,٨
الخبرة**	دورة	٣١	٪٥٨,٥
	دورتان	١٠	٪١٨,٩
	ثلاث دورات	١٢	٪٢٢,٦

* N = ٥٤.

** لم يحدد أحد الأعضاء الدورة التي هو فيها، فتم احتساب نسب الخبرة على أساس عدد إجمالي = ٥٣.

وكذلك فإن أغلبية المستجيبين من الأعضاء الجدد في دورتهم الأولى بعدد ٣١ (ونسبة ٥٨,٥٪)، مقابل ١٠ أعضاء (بنسبة ١٨,٩٪) في دورتهم الثانية، و ١٢ عضوًا (بنسبة ٢٢,٦٪) في دورتهم الثالثة.

هذا، وشملت الاستبانة أيضًا سؤال العضو عن المنطقة التي ينتمي إليها، ومدينة عمله السابق لعضويته في المجلس. واتضح أن أغلب مجتمع الدراسة ينتمي إلى منطقة الرياض بعدد ٢٥ (ونسبة ٤٧٪)، ثم منطقة مكة المكرمة بعدد ٨ (ونسبة ١٥٪)، فمنطقة القصيم بعدد ٣، والمنطقة الشرقية بعدد ٢، وعضو من عدة مناطق أخرى. كما تبين أن مدينة العمل السابق للغالبية هي الرياض بعدد ٣٧ (ونسبة ٧٥٪)، ثم مدينة جده بعدد ٩ (ونسبة ١٨٪)، وعضو واحد عمل في كل من مدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة[١٨].

تحليل النتائج

اعتمدت التحليلات الإحصائية لنتائج الاستبانة على استخدام التكرارات والنسب المئوية

(١٨) لمناقشة وتحليل أوسع – مدعوم بالرسوم البيانية – عن خصائص مجتمع الدراسة، انظر (السديري والشريف، ١٤٣٧هـ-أ).

والمتوسطات المرجحة للإجابات ومعاملات التباين والارتباط، وتم ذلك على أربعة مستويات متدرجة[١٩]:

١- التكرارات وأوزانها النسبية.

٢- المتوسطات المرجحة، لمعرفة الاتجاهات العامة للإجابات والمقارنة بينها.

٣- تحليل النتائج بحسب خصائص مجتمع الدراسة. وسيقتصر النقاش في متن الدراسة على استعراض أبرز الملاحظات العامة حولها، وتعرض جداولها التفصيلية في "الملحق رقم (١)"، وذلك مراعاةً لمحدودية المساحة وتلافيًا للإغراق في التفاصيل.

٤- تحليل تعليقات مجتمع الدراسة الإضافية في المساحة المتاحة نهاية كل محور. والتي ستعرض باختصار في متن البحث، وتعرض جداول تلخصها في "الملحق رقم (٢)".

وبغرض التنظيم، سيتم استعراض ومناقشة نتائج التحليلات الإحصائية، من خلال الجداول والرسوم البيانية، في ثلاثة عناوين متتالية يركز كل منها على تحليل نتائج أحد محاور الاستبانة الثلاثة، وذلك كما يلي:

- المحور الأول: رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس.
- المحور الثاني: رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة (في إطار نظام المجلس الحالي) لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس.
- المحور الثالث: رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا.

ويجدر التنويه - هنا - مرة أخرى، بأنه جرى استخلاص أهم المعوقات والحلول وآفاق التطوير للمجلس، من خلال كتابات أعضاء المجلس والاستطلاع المبدئي لآراء بعضهم وما يطرح في الإعلام حول هذه المواضيع، هذا بالإضافة إلى مراجعة الدراسات ذات العلاقة، كما تقدم ذكره.

المحور الأول: رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس

شمل هذا المحور أربعة عبارات تقيس آراء أعضاء المجلس حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس. وتعكس هذه العبارات معوقات محتملة تتعلق بمواضيع رئيسية هي: صلاحيات المجلس وإمكانياته وتنظيمه وتفاعله مع بيئته وعلاقته بالإعلام.

ويمكن تنسيق وعرض المواضيع والعبارات المتعلقة بها - بهدف التبسيط - في الجدول رقم (٢).

---

(١٩) جرى التحليل الإحصائي وإعداد الجداول والرسوم البيانية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (Statistical Package for Social Science – SPSS) وبرنامج "إكسل" (Excel).

الجدول رقم (٢). المواضيع والعبارات المتعلقة بالمحور الأول.

الموضوع	العبارات المتعلقة به
الصلاحيات	- ضعف صلاحيات المجلس الرقابية. - قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام. - محدودية صلاحيات المجلس بموجب نظامه.
التمثيل	- ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة.
الإمكانيات	- محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس. - نقص الدراسات والمعلومات عن المواضيع المطروحة. - عدم توفر فريق عمل لدى العضو لمساندته في مهامه. - قصور المعرفة المتخصصة بصنع الأنظمة والسياسات العامة.
التنظيم	- عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا المطروحة.
تفاعل المجلس مع بيئته	- وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس. - تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس. - تأخر التعامل مع توصيات المجلس.
علاقة المجلس بالإعلام	- ضعف التواصل الإعلامي للمجلس. - تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء لأعمال المجلس.

ويلخص الجدول رقم (٣)، والشكل رقم (١) الذي يعكسه، نتائج تقييم أعضاء مجلس الشورى لعبارات هذا المحور حول أهم المعوقات التي تواجه أعمال المجلس. وتوضح النتائج، أن الأعضاء يرون وجود سبعة معوقات أساسية (حاز كل منها على نسبة موافقة عالية تفوق ٧٠٪)، وهي - بالترتيب - كما يلي: عدم توفر فريق عمل لمساندة العضو في مهامه (بمجموع موافقة ٩٣٪ بين ٥٤٪ موافق بشدة و ٣٩٪ موافق، مقابل ٧٪ غير موافق)؛ وتأخر التعامل مع توصيات المجلس (بمجموع موافقة ٨٩٪ بين ٤٨٪ موافق بشدة و ٤١٪ موافق، مقابل ١١٪ غير موافق)؛ وضعف التواصل الإعلامي للمجلس (بمجموع موافقة ٨٧٪ بين ٣٠٪ موافق بشدة و ٥٧٪ موافق، مقابل ٩٪ غير موافق و ٤٪ غير موافق بشدة)؛ وتحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء لأعمال المجلس (بمجموع موافقة ٨٥٪ بين ٣٩٪ موافق بشدة و ٤٦٪ موافق، مقابل ١١٪ غير موافق و ٢٪ غير موافق بشدة)؛ وضعف صلاحيات المجلس الرقابية (بمجموع موافقة ٨٢٪ بين ٥٤٪ بين ٥٤٪ موافق بشدة و ٢٨٪ موافق، مقابل ١٥٪ غير موافق و ٤٪

الجدول رقم (٣). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس*.

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عدم توفر فريق عمل لدي العضو لمساندته في مهامه	٢٩	٥٤٪	٢١	٣٩٪	٤	٧٪	٠	٠٪
عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا المطروحة في جدول الأعمال	١٢	٢٢٪	٢٥	٤٦٪	١٥	٢٨٪	٢	٤٪
محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس	١٥	٢٨٪	٢٠	٣٧٪	١٦	٣٠٪	٣	٦٪
ضعف التواصل الإعلامي للمجلس	١٦	٣٠٪	٣١	٥٧٪	٥	٩٪	٢	٤٪
تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء ويشوش على أعمال المجلس	٢١	٣٩٪	٢٥	٤٦٪	٦	١١٪	٢	٤٪
وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس	٦	١١٪	١٨	٣٣٪	٢٦	٤٨٪	٤	٧٪
ضعف صلاحيات المجلس الرقابية	٢٩	٥٤٪	١٥	٢٨٪	٨	١٥٪	٢	٤٪
تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس	٩	١٧٪	٢٥	٤٦٪	١٨	٣٣٪	٢	٤٪
تأخر التعامل مع التوصيات التي تصدر من مجلس الشورى	٢٦	٤٨٪	٢٢	٤١٪	٦	١١٪	٠	٠٪
ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة	١٤	٢٦٪	١٢	٢٢٪	٢٥	٤٦٪	٣	٦٪
قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام**	٢١	٤٠٪	١٩	٣٦٪	١٣	٢٥٪	٠	٠٪
نقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات المطروحة في المجلس	١٤	٢٦٪	٢٨	٥٢٪	١٢	٢٢٪	٠	٠٪
قصور المعرفة المتخصصة بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة لدى بعض أعضاء المجلس	١٤	٢٦٪	٢٣	٤٣٪	١٦	٣٠٪	١	٢٪
محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه	٢٥	٤٦٪	١٨	٣٣٪	١٠	١٩٪	١	٢٪

* العدد الإجمالي (n) = ٥٤.

** لم يحدد أحد المستجيبين إجابة على هذه العبارة، فاحتُسبت النسبة من عدد ٥٣.

غير موافق بشدة)؛ محدودية صلاحيات المجلس النظامية (بمجموع موافقة ٧٨٪ بين ٤٦٪ موافق بشدة و ٣٣٪ موافق، مقابل ١٩٪ غير موافق و ٢٪ غير موافق بشدة)؛ ونقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات المطروحة (بمجموع موافقة ٧٨٪ بين ٢٦٪ موافق بشدة و ٥٢٪ موافق، مقابل ٢٢٪ غير موافق).

كما حصلت أربعة معوقات أخرى على درجة متوسطة في التقييم، بمجموع موافقة تراوح بين ٦٣٪ و ٦٩٪، وهي كما يلي: قصور المعرفة المتخصصة بصنع الأنظمة والسياسات العامة (بمجموع موافقة ٦٩٪)، وعدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا المطروحة (بمجموع موافقة ٦٩٪)، وقصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام (بمجموع موافقة

٦٦٪)، وكل من محدودية القدرات المالية والإدارية وتأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس (بمجموع موافقة ٦٣٪ لكل منهما).

وفي المقابل، انقسم رأي الأعضاء حول عبارة "ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة" (بمجموع موافقة ٥٠٪ ومجموع ٥٠٪ عدم موافقة)؛ بينما رأى أغلب الأعضاء عدم وجود ضغوط خارجية على توصيات المجلس، حيث لم يوافق أغلبهم على عبارة أنه "توجد ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس" (بمجموع عدم موافقة ٥٥٪ بين ٤٨٪ غير موافق و ٧٪ غير موافق بشدة).

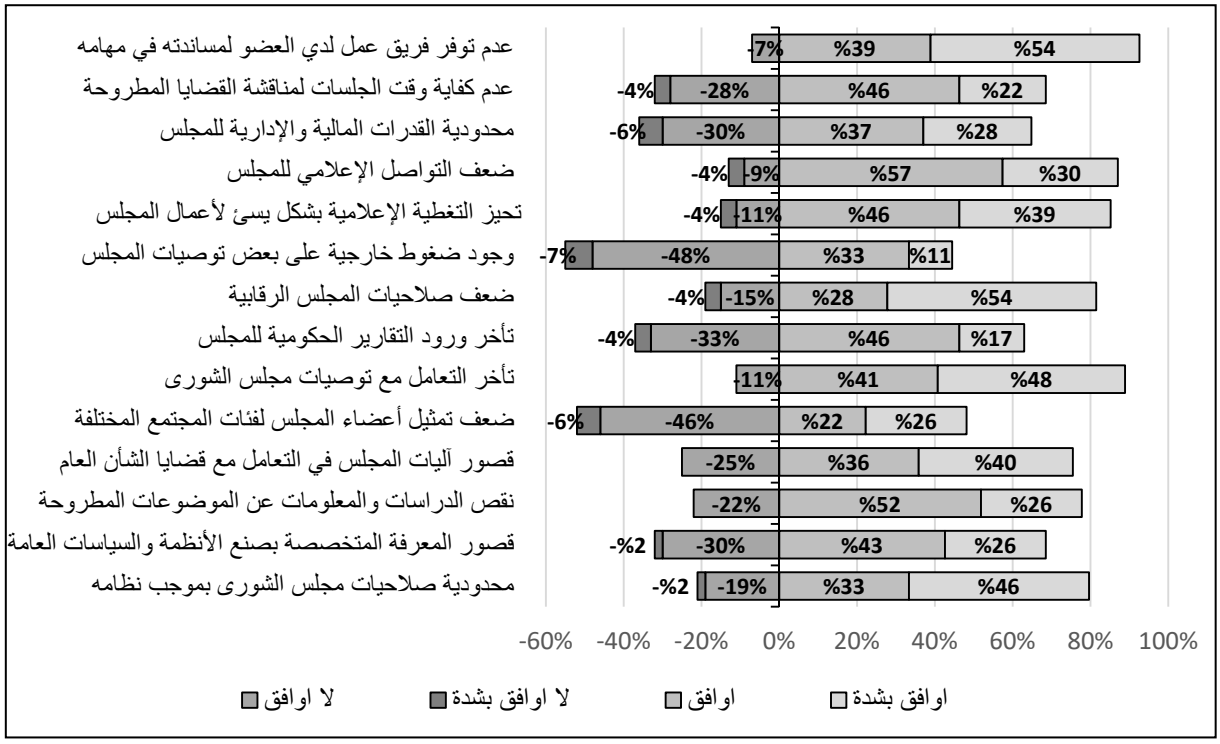

الشكل رقم (١). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس[٢٠].

(٢٠) لتنفيذ هذا الرسم البياني المبسط، جرى وضع علامة سالب (-) أمام نسب عدم الموافقة (لا أوافق و لا أوافق بشدة)، وذلك لتظهر نسب الموافقة يمين خط (الصفر) ونسب عدم الموافقة يساره، وهي طريقة عرض أوضح لإبراز كل من نسب ودرجات الموافقة وعدم الموافقة، والمقارنة بينها. علمًا بأن هذا الإجراء شكلي، ولا يؤثر على النتائج.

وتبرز النتائج السابقة بشكل أوضح في الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢)؛ حيث تعرض قيم "المتوسط المرجح" (weighted mean)[٢١] لإجابات كل عبارة، والتي تبين بدورها الاتجاه العام لرأي أعضاء المجلس حول أهم المعوقات التي تواجه أعماله مرتبة بحسب درجة الموافقة من الأعلى إلى الأدنى قيمة.

وتؤكد النتائج بوضوح موافقة الأعضاء بنسب عالية (تبلغ ٥٠٪ وأكبر، وبتصنيف "أوافق بشدة") على وجود ستة معوقات هي على التوالي: عدم توفر فريق عمل لمساندة العضو، وتأخر التعامل مع توصيات المجلس، وضعف صلاحيات المجلس الرقابية، وتحيز التغطية الإعلامية، ومحدودية صلاحيات المجلس بموجب نظامه، وضعف التواصل الإعلامي للمجلس.

ووافق الأعضاء بنسب متوسطة (تبلغ ٢٥٪ إلى أقل من ٥٠٪ وبتصنيف "أوافق") على خمسة معوقات أخرى، هي على التوالي: قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام، ونقص الدراسات والمعلومات عن القضايا المطروحة، وقصور المعرفة المتخصصة بصنع الأنظمة والسياسات العامة لدى بعض الأعضاء، وعدم كفاية وقت جلسات المجلس لمناقشة القضايا المطروحة، ومحدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس.

كما وافق أعضاء المجلس بنسبة قليلة (بلغت ١٩,٤٪ وبتصنيف "أوافق") على أن تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس يشكل عائقًا لأعمال المجلس، كما وافقوا بنسبة أقل (بلغت ٨,٣٪ وبتصنيف "أوافق") على ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة. والنسبة الأخيرة نسبة ضئيلة، لا يبنى عليها دليل. وبالتالي، يمكن القول بأن الأعضاء يرون أنهم يمثلون فئات المجتمع المختلفة، وأن التمثيل لا يشكل مشكلة أو عائقًا لأعمال المجلس. كما رأى الأعضاء أيضًا أنه لا توجد ضغوط خارجية تؤثر على بعض توصيات المجلس؛ حيث مال اتجاه الإجابة على هذ العبارة إلى عدم الموافقة (بنسبة ٣,٧٪، وبتصنيف "لا أوافق").

---

(٢١) يستخدم المتوسط المرجح عندما يأخذ المتغير (أو العبارة) قيمًا تختلف من حيث أهميتها، فيتوجب – بالتالي – أخذ هذه الأهمية في الاعتبار، وذلك بإعطاء كل خيار إجابة على العبارة وزنًا مناسبًا لأهميتها، ثم يحسب المجموع المرجح بالأوزان (أو القيم) لإجابات العبارة، وتحسب نسبته بالمقارنة بالحد الأقصى للمجموع المرجح. وبناءً عليه، تحقق كل عبارة (أو متغير) مجموع ونسبة عامة لخيارات إجاباتها، تُبيِّن الوزن النسبي لهذه العبارة (أو الاتجاه العام لرأي مجتمع الدراسة حولها) وتُمكِّن من مقارنتها بالعبارات الأخرى. علمًا بأنه تم – في هذه الدراسة – تقدير أوزان خيارات الإجابة بطريقة رياضية محافظة ودارجة، بحسب ما هو موضح في الملاحظات أسفل كل جدول. ولمراجعة ميسرة لطريقة حساب المتوسط المرج بالأوزان انظر مثلًا (عبدالفتاح، ٢٠٠٨م: ص ص ٥٣٦-٥٤١؛ Berman, 2007: pp. 102-105).

الجدول رقم (٤). التقييم العام لرأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس.

العبارة	المجموع المرجح بالأوزان*	درجة الموافقة		الترتيب
		٪	التصنيف**	
عدم توفر فريق عمل لدى العضو لمساندته في مهامه	٣٧,٥	٦٩٪	أوافق بشدة	١
تأخر التعامل مع التوصيات التي تصدر من مجلس الشورى	٣٤	٦٣٪	أوافق بشدة	٢
ضعف صلاحيات المجلس الرقابية	٣٠,٥	٥٦٪	أوافق بشدة	٣
تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء ويشوش على أعمال المجلس	٢٨,٥	٥٣٪	أوافق بشدة	٤
محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه	٢٨	٥٢٪	أوافق بشدة	٥
ضعف التواصل الإعلامي للمجلس	٢٧	٥٠٪	أوافق بشدة	٦
قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام	٢٤	٤٥٪	أوافق	٧
نقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات المطروحة في المجلس	٢٢	٤١٪	أوافق	٨
قصور المعرفة المتخصصة بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة لدى بعض أعضاء المجلس	١٦,٥	٣١٪	أوافق	٩
عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا المطروحة في جدول الأعمال	١٥	٢٨٪	أوافق	١٠
محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس	١٤	٢٦٪	أوافق	١١
تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس	١٠,٥	١٩٪	أوافق	١٢
ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة	٤,٥	٨٪	أوافق	١٣
وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس	-٢	-٤٪	لا أوافق	١٤

* الوزن النسبي لكل إجابة هو كما يلي: أوافق بشدة = ١؛ أوافق = ٠,٥؛ لا أوافق = -٠,٥؛ لا أوافق بشدة = -١. والحد الأقصى للمجموع المرجح بالأوزان = ٥٤.

** تصنيف درجات الموافقة: أوافق بشدة = ٥٠٪ إلى ١٠٠٪؛ أوافق = ٠٪ إلى ٤٩٪؛ لا أوافق بشدة = -٠٪ إلى -٤٩٪؛ لا أوافق بشدة = -٥٠٪ إلى -١٠٠٪.

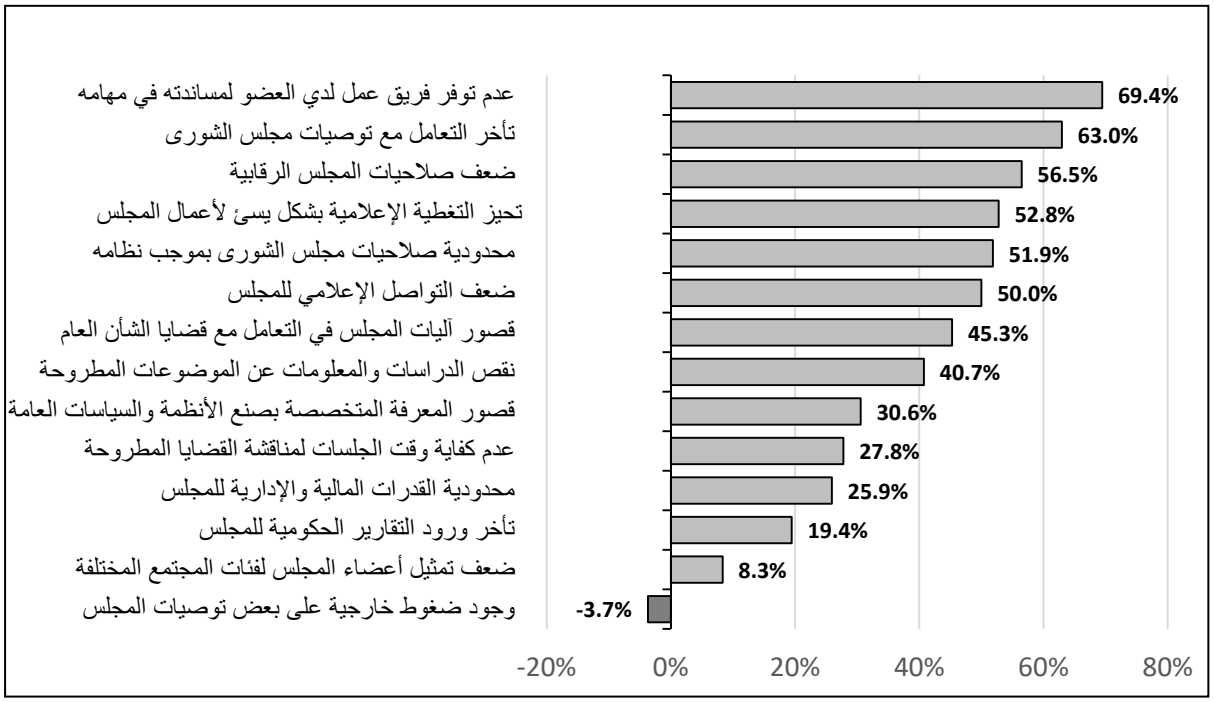

الشكل رقم (٢). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس.

وبالنسبة إلى تحليل تفاصيل نتائج هذا المحور بناء على خصائص مجتمع الدراسة، من حيث النوع والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة في المجلس، فإن أبرز الملاحظات العامة التي تشير لها النتائج هي كما يلي[٢٢]:

- بحسب النوع: هناك توافق كبير بين آراء الأعضاء والعضوات، حيث لا يوجد تباين في إجاباتهم على معظم العبارات، عدا تباين بسيط في عبارة واحدة؛ حيث مال الأعضاء إلى الموافقة بدرجة أكبر من العضوات على محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه (بدرجة موافقة ٥٦٪ للأعضاء مقابل ١٧٪ للعضوات ودرجة تباين ١٠٪). ويجدر التنويه بتوخي الحذر من تعميم هذه النتائج، نظرًا لقلة عدد العضوات المشاركات في الاستبانة.
- بحسب العمر: توجد – بشكل عام – علاقة عكسية بين العمر ودرجة الموافقة، حيث تميل الفئات العمرية الأصغر سنًا (وخاصة فئة ٣٠–٤٠ سنة) إلى الموافقة بدرجة أعلى على وجود المعوقات من الفئات الأكبر سنًا؛ ويتضح هذا من معامل الارتباط السلبي والعالي في معظم العبارات.

(٢٢) انظر جداول النتائج بحسب خصائص مجتمع الدراسة في الملحق رقم (١). ويجدر التنويه – هنا – إلى ضرورة فهم أرقام هذه الجداول في إطار توزيع أعداد مجتمع الدراسة بحسب هذه الخصائص المبين في النقاش السابق.

- بحسب المستوى التعليمي: يوجد توافق كبير بين الأعضاء على اختلاف مستواهم التعليمي؛ حيث إن التباين ضئيل إلى منعدم بين إجاباتهم.
- بحسب الخبرة في المجلس: تفاوتت النتائج في العلاقة بين الخبرة (مقاسة بعدد الدورات في المجلس) ودرجة الموافقة؛ حيث يظهر ميل الأكثر خبرة للموافقة بشكل أعلى نسبيًّا من الأقل خبرة في ثلاثة عبارات (قصور التعامل مع قضايا الشأن العام، وقصور المعرفة المتخصصة بصنع الأنظمة والسياسات العامة، ومحدودية صلاحيات المجلس بموجب نظامه)؛ وفي المقابل يظهر موافقة الأقل خبرة من الأكثر خبرة بدرجة أعلى نسبيًّا في أربعة عبارات (محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس، ووجود ضغوط خارجية، وتأخر التعامل مع توصيات المجلس، وضعف تمثيل الأعضاء لفئات المجتمع)؛ كما كان الأعضاء في دورتهم الثانية أقل موافقة نسبيًّا من غيرهم على ثلاثة عبارات (عدم كفاية وقت الجلسات، وتأخر ورود التقارير الحكومية، ونقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات في المجلس).

وبالنسبة لتعليقات مجتمع الدراسة الإضافية في المساحة المتاحة في نهاية المحور، عن أي "معوقات أخرى تواجه المجلس تود إضافتها"، فقد تفاوتت – كما هو متوقع – التعليقات لكونها اختلافات فردية، بين الأعضاء، ويمكن – عمومًا – اختصار أبرز تعليقات الأعضاء فيما يلي[٢٣]:

- لم تخرج تلك التي تناولت المعوقات مباشرة عما جاء في عبارات هذا المحور.
- ركز بعضها على أن دور المجلس أقرب للاستشاري، وأن قراراته وتوصياته غير ملزمة، وعلى الرغبة في توسيع صلاحياته (حيث ذكر خمسة أعضاء أنّ دوره استشاري وقراراته غير ملزمة).
- علق عضوان بأن المجلس أخذ يميل تدريجيًّا نحو البيروقراطية في أعماله.
- أشار البعض إلى أنه "لدى المجلس نظام رائع"، وأن "صلاحيات المجلس كافية لو أحسن تفعيلها".
- طرح البعض حلول لجوانب المعوقات، كالدعوة لتواصل الأعضاء مع الإعلام، ودعم المجلس بالكوادر المتخصصة والجيدة. وهي تعليقات لا تتعلق بالمعوقات، وإنما ترتبط بالمحور الثاني عن الحلول.

ويجدر التنويه هنا، أن المجلس يعمل وفق صلاحياته واختصاصاته النظامية المحددة في إطار النظام السياسي السعودي، بينما يلاحظ أن بعض تعليقات الأعضاء عكست نظرة شخصية عن المجلس وما يجب أن يكون عليه دوره.

---

(٢٣) انظر جداول الملحق رقم (٢)، والتي تلخص أبرز تعليقات مجتمع الدراسة الإضافية في المساحة المتاحة لذلك عفي كل من المحاور الثلاثة.

المحور الثاني: رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة (في إطار نظام المجلس الحالي) لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس

يشمل هذا المحور ١١ عبارة تقيس رأي أعضاء المجلس حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه أعمال المجلس. وتتناول هذه العبارات مواضيع صلاحيات، وإمكانيات، وتنظيم المجلس وعلاقته بالإعلام، كما هو موضح في الجدول رقم (٥).

ويجدر التنويه، بأن الحلول المطروحة – هنا – تقتصر على تلك التي يمكن تحقيقها في إطار نظام المجلس الحالي. وهي حلول – كما تقدم – مستخلصة من الدراسات العلمية وكتابات واستطلاع مبدئي لبعض أعضاء المجلس. علمًا بأن هناك حلول أخرى لم تدرج في هذا المحور، لكونها تستلزم تعديل النظام الحالي، وسيتم تناولها ضمن المقترحات المطروحة – في المحور الثالث – حول آفاق تطوير المجلس ونظامه مستقبلًا؛ ومن ذلك ما يتصل بزيادة صلاحيات المجلس وتعديل نظامه الحالي، وما يتصل بوظيفة "التمثيل" وآلية اختيار أعضاؤه؛ وما يتصل أيضًا بعلاقة المجلس بالجهات الأخرى في بيئته المحيطة – كمجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية – والتي ليس للمجلس سيطرة عليها؛ وتتطلب هذه الحلول تعديل نظام وصلاحيات المجلس وكذلك أنظمة تلك الجهات ليكون تعاطيها مع قرارات وطلبات المجلس أكثر إلزامية.

الجدول رقم (٥). المواضيع والعبارات المتعلقة بالمحور الثاني.

الموضوع	العبارات
الصلاحيات	– دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى.
الإمكانيات	– تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم. – إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء. – تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس لإجراء الدراسات. – عقد دورات وورش عمل عن صنع الأنظمة والسياسات العامة.
التنظيم	– استحداث إدارة للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى. – زيادة الوقت المخصص لانعقاد الجلسات. – زيادة عدد الجلسات لأكثر من جلستين أسبوعيًّا. – تنظيم جلسة دورية لمناقشة قضايا الشأن العام.
علاقة المجلس بالإعلام	– وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام. – تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس*.

* جرى مؤخرًا – وبعد توزيع الاستبانة – تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس. كما أن رئيس المجلس بحسب نظامه هو المتحدث باسمه أمام الجهات الأخرى.

وتبين نتائج الجدول رقم (٦)، والشكل رقم (٣) الذي يعكسها، وجود تأييدًا كبيرًا من أعضاء المجلس لمعظم الحلول التي شملتها عبارات هذا المحور، وهي – بالترتيب – كما يلي: إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة العضو، وتدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم، وعقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة، وتعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعمال المجلس، ودعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى، وتنظيم جلسة بصفة دورية (شهرية مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها، ووضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام، وتعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس، واستحداث إدارة بالمجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى؛ حيث أَيَّدَ الأعضاء هذه الحلول بدرجة عالية (وبمجموع موافقة تجاوز ٧٧٪، وبنسب "موافق بشدة" أكبر من "موافق"، في كل منها)، وذلك كما هو مُبَيَّن في أرقام الجدول وفي رسمه البياني.

الجدول رقم (٦). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس*.

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٣٢	٥٩٪	١٤	٢٦٪	٦	١١٪	٢	٤٪
استحداث إدارة في المجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٢٥	٤٦٪	١٧	٣١٪	١١	٢٠٪	١	٢٪
تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم	٣٢	٥٩٪	٢٠	٣٧٪		٠٪	٢	٤٪
إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء	٣٥	٦٥٪	١٧	٣١٪	٢	٤٪		٠٪
تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعماله	٢٩	٥٤٪	٢٠	٣٧٪	٤	٧٪	١	٢٪
عقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة**	٢٩	٥٥٪	٢٠	٣٨٪	٤	٨٪	٠	٠٪
زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس**	١٦	٣٠٪	١٤	٢٦٪	١٤	٢٦٪	٩	١٦٪
زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا**	١١	٢١٪	٦	١١٪	٢٩	٥٥٪	٧	١٣٪
وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام	٢٦	٤٨٪	٢٥	٤٦٪	٢	٤٪	١	٢٪
تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس	٢٦	٤٨٪	٢١	٣٩٪	٣	٦٪	٤	٧٪
تنظيم جلسة بصفة دورية (شهريًّا مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها**	٣٠	٥٧٪	١٤	٢٦٪	٦	١١٪	٣	٦٪

* العدد الإجمالي (n) = ٥٤.

** لم يحدد أحد المستجيبين إجابة على هذه العبارة، فاحتسبت النسبة من عدد ٥٣.

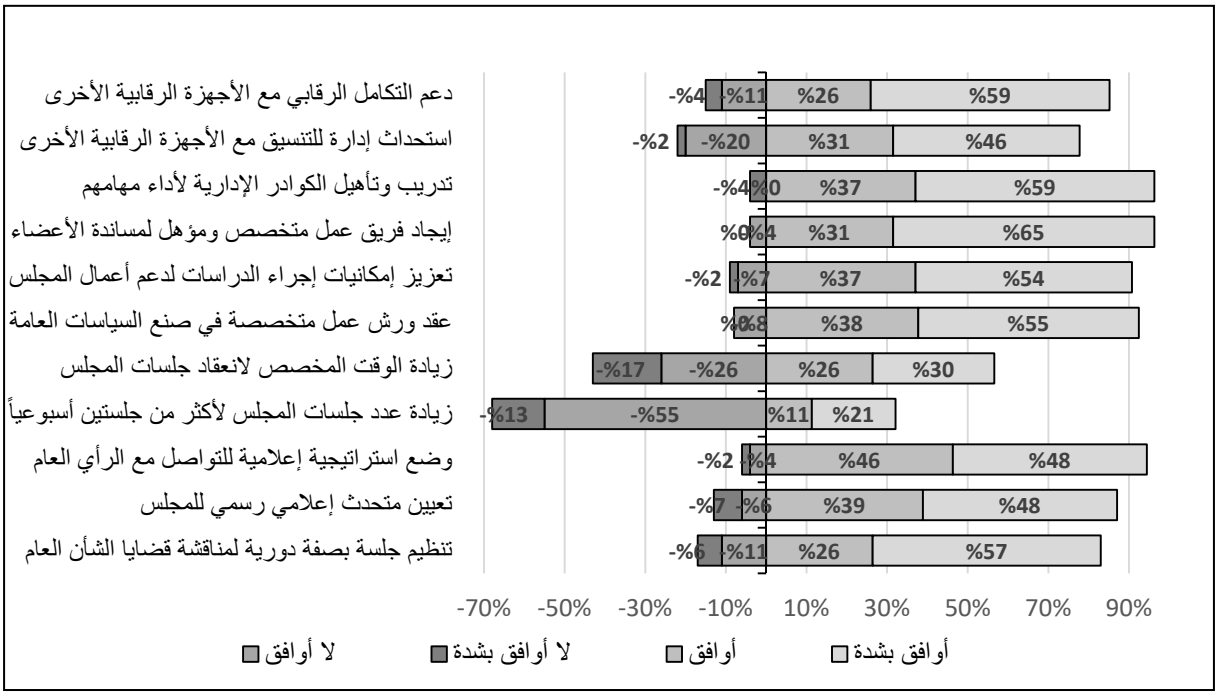

الشكل رقم (٣). التقييم العام لرأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس.

كما أَيَّدَ أعضاء المجلس بدرجة بسيطة حل زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس (بمجموع موافقة بلغ ٥٦٪ بين ٣٠٪ موافق بشدة و ٢٦٪ موافق، ومجموع عدم الموافقة بلغ ٤٤٪ بين ٢٦٪ لا أوافق و ١٦٪ لا أوافق بشدة)؛ في حين لم يوافق أعضاء المجلس على حل زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا (بمجموع عدم موافقة بلغ ٦٨٪ بين ٥٥٪ لا أوافق و ١٣٪ لا أوافق بشدة).

وتبرز النتائج السابقة بشكل أوضح في الجدول رقم (٧)، والشكل رقم (٤)، التي تعرض قيم المتوسط المرجح مرتبة بحسب درجات الموافقة على كل من عبارات هذا المحور، ومنها يتبين أن الاتجاه العام لرأي أعضاء مجلس الشورى يؤيد بقوة معظم الحلول المطروحة؛ حيث حصلت تسعة عبارات على تصنيف "أوافق بشدة" بدرجة موافقة عالية (بلغت ٥٠٪ وأعلى)؛ وحصل مقترح زيادة الوقت المخصص لجلسات المجلس على تصنيف "أوافق" بدرجة موافقة بسيطة (بلغت ١٣٪)؛ بينما لم يرى أعضاء المجلس أهمية زيادة عدد الجلسات إلى أكثر من جلستين أسبوعيًّا، حيث حصل هذا الحل المقترح على تصنيف "لا أوافق" (بدرجة عدم موافقة بلغت -١٤٪).

الجدول رقم (٧). التقييم العام لرأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس.

العبارة	المجموع المرجح بالأوزان*	درجة الموافقة		الترتيب
		٪	التصنيف**	
إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء	٤٢,٥	٧٩٪	أوافق بشدة	١
تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم	٤٠	٧٤٪	أوافق بشدة	٢
عقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٣٧	٧٠٪	أوافق بشدة	٣
وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام	٣٦,٥	٦٨٪	أوافق بشدة	٤
تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعماله	٣٦	٦٧٪	أوافق بشدة	٥
دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٣٤	٦٣٪	أوافق بشدة	٦
تنظيم جلسة بصفة دورية (شهريًّا مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها	٣١	٥٨٪	أوافق بشدة	٧
تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس	٣١	٥٧٪	أوافق بشدة	٨
استحداث إدارة في المجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٢٧	٥٠٪	أوافق بشدة	٩
زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس	٧	١٣٪	أوافق	١٠
زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا	-٧,٥	-١٤٪	لا أوافق	١١

* الوزن النسبي لكل إجابة هو كما يلي: أوافق بشدة = ١؛ أوافق = ٠,٥؛ لا أوافق = -٠,٥؛ لا أوافق بشدة = -١. والحد الأقصى للمجموع المرجح بالأوزان = ٥٤.

** تصنيف درجات الموافقة: أوافق بشدة = ٥٠٪ إلى ١٠٠٪؛ أوافق = ٠٪ إلى ٤٩٪؛ لا أوافق بشدة = -٠٪ إلى -٤٩٪؛ لا أوافق بشدة = -٥٠٪ إلى -١٠٠٪.

الشكل رقم (٤). التقييم العام لرأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس.

وبالنظر إلى تحليل تفاصيل نتائج هذا المحور بناء على خصائص مجتمع الدراسة، من حيث النوع والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة في المجلس، فإن أبرز الملاحظات العامة هي كما يلي:

- بحسب النوع: يوجد توافق عام في آراء الأعضاء والعضوات، حيث جاء التباين ضئيل بين إجاباتهم على معظم العبارات؛ باستثناء وجود تباين نسبي (بلغ ٩٪) في إجاباتهم على زيادة عدد الجلسات، حيث مال الأعضاء إلى عدم الموافقة (بدرجة -١٩٪) ومالت العضوات إلى الموافقة (بدرجة ٢٥٪).
- بحسب العمر: لا يوجد تباين يذكر بين إجابات الفئات العمرية، ولكن يوجد ارتباط ملحوظ ومتفاوت بين العمر ودرجة الموافقة على العبارات: فمن جانب جاء معامل الارتباط سلبي وعالي في أربع عبارات تتعلق (بزيادة وقت الجلسات، وعددها، ووضع إستراتيجية إعلامية، وتنظيم جلسة دورية لمناقشة قضايا الشأن العام) وهو ما يوضح وجود علاقة عكسية بين العمر ودرجة الموافقة على هذه الحلول، بمعنى أن الفئات العمرية الأصغر سنًّا كانت أكثر موافقة عليها من الفئات الأكبر سنًّا. ومن جانب آخر، جاء معامل الارتباط إيجابي وعالي في عبارتين تتعلق (بدعم تكامل الدور الرقابي للمجلس، وتدريب كوادر المجلس)، حيث إن الفئات العمرية الأكبر سنًّا (وخاصة ٥١-٦٠ سنة) كانت أكثر موافقة من الفئات الأصغر سنًّا. ومن جانب ثالث، جاء معامل الارتباط متوسط إلى ضعيف على العبارات الأخرى. كما يلاحظ أن الفئة العمرية (٤١-٥٠ سنة) كانت أكثر موافقة من غيرها على ستة عبارات.
- بحسب المستوى التعليمي: لا توجد - عمومًا - فروقات تذكر بين الإجابات بحسب الدرجة العلمية، فالتباين بينها ضئيل إلى منعدم.
- بحسب الخبرة في المجلس: يلاحظ أن الأعضاء في دورتهم الثانية أكثر موافقة من غيرهم على الحلول المقترحة، وهو ما يفسر ضعف معامل الارتباط (بقيم تقل عن ٥٠٪) بين الإجابات على معظم العبارات؛ عدا عبارتين جاء معامل الارتباط فيها إيجابي وعالي، تتعلق إحداها بزيادة عدد الجلسات (والتي مال الجميع إلى عدم الموافقة عليه)، والأخرى بتنظيم جلسة دورية لمناقشة قضايا الشأن العام (والتي وافق عليها الجميع).

وجاءت تعليقات مجتمع الدراسة في المساحة المتاحة في نهاية المحور، عن أي "حلول أخرى (ممكن تبنيها في إطار نظام مجلس الشورى الحالي) تود إضافتها"، الأقل مقارنة بالمحورين الآخرين؛ حيث لم يطرح الأعضاء فيها حلولًا إضافية محددة، بقدر ما وجهوا إشارات عامة، مثل إلزام الجهات الأخرى بتقديم المعلومات عند طلبه من عضو المجلس ووضع آلية لانعقاد جلسات المجلس تتناسب مع أهمية القضايا، وطالبت بأن يركز المجلس على مواضيع مهمة - من وجهة نظر بعض الأعضاء - كقضايا التنمية وتنويع مصادر الدخل وغيرها[٢٤].

(٢٤) راجع تفاصيل النتائج بحسب خصائص مجتمع الدراسة في الملحق رقم (١)، وملخص تعليقات مجتمع الدراسة الإضافية في الملحق رقم (٢).

المحور الثالث: رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا

شمل هذا المحور سبع عبارات تقيس آراء أعضاء المجلس حول أهم آفاق تطوير مجلس الشورى ونظامه، وهي مواضيع: إعطاء المجلس مزيد من الصلاحيات لممارسة وظائفه كجهاز تشريعي في التشريع والرقابة والتمثيل، وتطوير بنية وتنظيم المجلس، وقياس شعور الأعضاء تجاه مستقبله. وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٨).

ويلاحظ أن هذه العبارات تغطي حلولًا أخرى - للمعوقات التي تواجه المجلس - لم يتم تناولها في المحور السابق لكونها تستوجب تعديل نظام المجلس الحالي. وكما تقدم، فقد جرى استخلاصها أيضًا من كتابات واستطلاع مبدئي لآراء بعض أعضاء مجلس الشورى، ودراسات المجالس التشريعية ذات العلاقة، بالإضافة إلى ما يطرح في وسائل الإعلام حول الموضوع.

الجدول رقم (٨). المواضيع والعبارات المتعلقة بالمحور الثالث.

الموضوع		العبارات
الصلاحيات	التشريع	- إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية). - توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة.
	الرقابة	- زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية.
	التمثيل	- انتخاب جزء من أعضاء المجلس. - زيادة عدد أعضاء المجلس.
البنية والتنظيم		- تشكيل مجلس الشورى بنظام المجلسين (بدل نظام المجلس الواحد كما هو وضعه حاليًا).
الشعور تجاه مستقبل المجلس		- بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية.

ويبين الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٥) نتائج هذا المحور، ومنها يتضح تأييد مجتمع الدراسة القوي لتوسيع صلاحيات مجلس الشورى في التشريع (أو التنظيم) والرقابة؛ حيث جاءت درجة الموافقة عالية على كل من العبارات الثلاثة الأولى (إعطاء المجلس صلاحيات أكبر في الوظيفة التنظيمية وتوسيع صلاحياته في إعداد خطط التنمية والميزانية، وزيادة صلاحياته وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية) بمجموع موافقة ٩٠٪ وأكثر (وبنسب "أوافق بشدة" عالية بلغت ٨٠٪ وأكبر)، في مقابل مجموع عدم موافقة لا يذكر (تراوح بين ٠-٢٪). والملفت أنَّ هناك إجماعًا تامًّا (بنسبة ١٠٠٪) من مجتمع الدراسة على أهمية زيادة صلاحيات المجلس الرقابية في تطوير أعماله مستقبلًا.

وفيما يتعلق بوظيفة "التمثيل"، يتضح من النتائج أن أعضاء المجلس يرون أنهم يمثلون فئات المجتمع المختلفة بشكل جيد؛ حيث جاء رأيهم عن التمثيل مختلطًا حيال العبارتين: فهناك ما يمكن وصفه بـ"عدم الحماس" تجاه أهمية "انتخاب جزء من أعضاء المجلس" لتطوير أعماله مستقبلًا، حيث وافق على العبارة ٦٣٪ من مجتمع الدراسة (مقابل ٣٧٪ لم يوافق)، وهي نسبة موافقة ضعيفة مقارنة بالتشريع والرقابة ودون المتوقع خاصة ممن يتحمس لفكرة التمثيل عبر الانتخابات؛ كما أن أعضاء المجلس لم يروا جدوى في "زيادة عدد أعضاء المجلس"، حيث انقسمت آرائهم بين ٥١٪ موافقة وبين ٤٩٪ عدم موافقة.

الجدول رقم (٩). رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا.

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا أوافق		لا أوافق بشدة		العدد الإجمالي*
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية)	٤٥	٨٣٪	٨	١٥٪	١	٢٪	٠	٠٪	٥٤
زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية	٤٨	٨٩٪	٦	١١٪	٠	٠٪	٠	٠٪	٥٤
توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة	٤٣	٨٠٪	٩	١٧٪	٢	٤٪	٠	٠٪	٥٤
انتخاب جزء من أعضاء المجلس	٢١	٤١٪	١١	٢٢٪	١٤	٢٧٪	٥	١٠٪	٥١
زيادة عدد أعضاء المجلس	٩	١٨٪	١٧	٣٣٪	١٧	٣٣٪	٨	١٦٪	٥١
تشكيل مجلس الشورى بنظام المجلسين (بدل نظام المجلس الواحد كما هو وضعه حاليًّا)	٨	١٦٪	١١	٢٢٪	١٩	٣٩٪	١١	٢٢٪	٤٩
بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية	١٢	٢٤٪	٣٣	٦٥٪	٤	٨٪	٢	٤٪	٥١

* عدد مجتمع الدراسة (n) = ٥٤. ولم يحدد بعض الأعضاء إجاباتهم المطلوبة على بعض هذه العبارات، فاحتسبت النسبة من العدد الإجمالي المبين أمام كل عبارة.

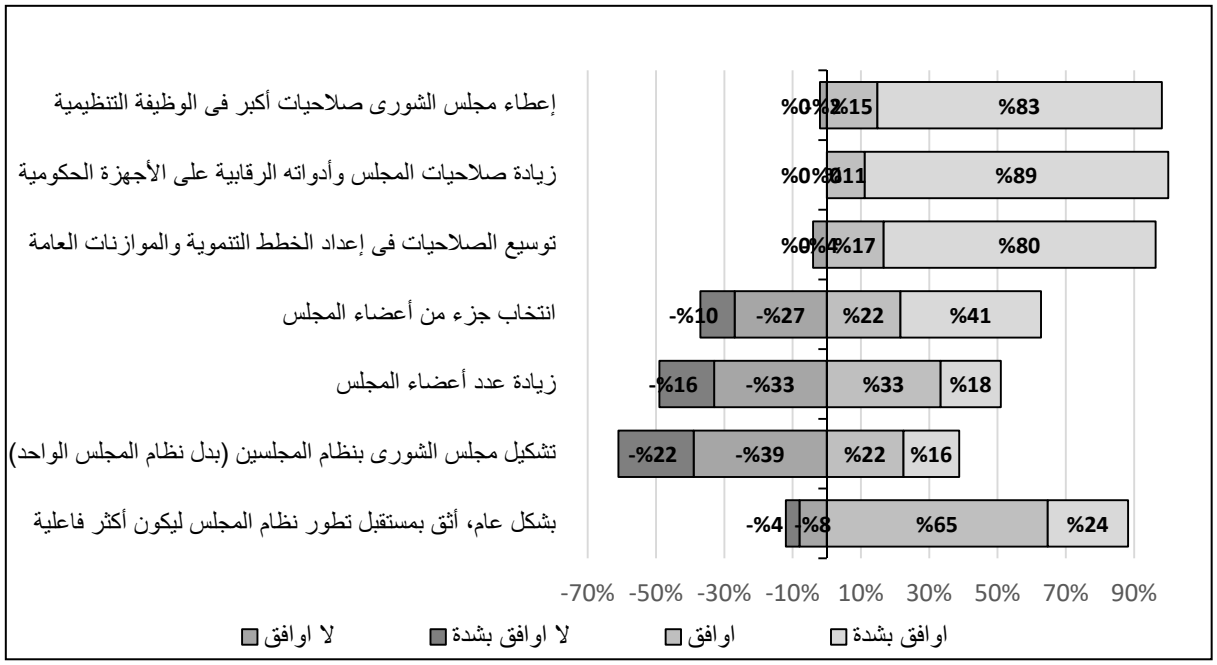

الشكل رقم (٥). رأي أعضاء مجلس الشورى حول آفاق تطوير المجلس مستقبلًا.

ويرى مجتمع الدراسة أن بنية المجلس الحالي، والمكونة من مجلس أو غرفة واحدة، هي المناسبة لمستقبل المجلس؛ حيث لم توافق الغالبية (بنسبة ٦٢٪) على أن تغيير المجلس وتشكيله بنظام المجلسين (أو الغرفتين) سيكوِّن أفقًا مناسبًا لتطوير أعمال المجلس (مقابل ٣٨٪ موافقون على ذلك)؛ مع ملاحظة أن هناك خمسة أعضاء لم يحددوا رأيهم تجاه هذه العبارة.

وأبدى مجتمع الدراسة تفاؤله الكبير تجاه مستقبل المجلس؛ حيث أكد معظم الأعضاء (بنسبة موافقة بلغت ٨٩٪) على ثقتهم بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية.

وتتأكد النتائج السابقة بشكل أوضح في الجدول رقم (١٠)، والشكل رقم (٦)، والتي تبين الاتجاهات العامة لآراء مجتمع الدراسة من خلال عرض قيم المتوسط المرجح للإجابات على عبارات هذا المحور بالترتيب من الأعلى قيمة إلى الأقل. ويَظْهَرُ فيها بجلاء أن الاتجاه العام لرأي مجتمع الدراسة يؤكد على أهمية توسيع صلاحيات المجلس الرقابية والتشريعية لتطوير أعماله وفاعليته مستقبلًا، حيث حصلت عبارات (زيادة صلاحيات المجلس الرقابية، وتوسيع صلاحياته في ممارسة الوظيفة التشريعية، وتوسيع صلاحياته للمشاركة في إعداد مشروعات خطط التنمية والموازنة) على درجات موافقة عالية

بلغت ٩٤٪ و ٩٠٪ و ٨٦٪ على التوالي، وحققت جميعها تصنيف "أوافق بشدة".

وتفاوت تقييم مجتمع الدراسة حول دور العبارات - أو المقترحات - الأربعة الأخرى حول دورها في تطوير المجلس وزيادة فاعليته، وذلك على النحو التالي: أبدى الأعضاء ثقة كبيرة في مستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية (بدرجة موافقة بلغت ٤٨٪ وتصنيف "أوافق")؛ وأيَّدَ الأعضاء بشكل بسيط أهمية انتخاب جزء من أعضاء المجلس (بدرجة موافقة بلغت ٢٨٪ وتصنيف "أوافق")؛ وانقسمت الآراء تقريبًا حول ضرورة زيادة عدد أعضاء المجلس (بدرجة موافقة بلغت ٢٪ وتصنيف "أوافق")؛ ولم يؤيد الأعضاء تغيير تشكيل المجلس ليكون بنظام المجلسين أو الغرفتين (بدرجة عدم موافقة بلغت -١٤٪ وتصنيف "لا أوافق").

الجدول رقم (١٠). رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا.

العبارة	المجموع المرجح بالأوزان	الحد الأقصى	درجة الموافقة		الترتيب
			٪	التصنيف	
زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية	٥١	٥٤	٩٤٪	أوافق بشدة	١
إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية)	٤٨,٥	٥٤	٩٠٪	أوافق بشدة	٢
توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة	٤٦,٥	٥٤	٨٦٪	أوافق بشدة	٣
بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية	٢٤,٥	٥١	٤٨٪	أوافق	٤
انتخاب جزء من أعضاء المجلس	١٤,٥	٥١	٢٨٪	أوافق	٥
زيادة عدد أعضاء المجلس	١	٥١	٢٪	أوافق	٦
تشكيل مجلس الشورى بنظام المجلسين (بدل نظام المجلس الواحد كما هو وضعه حاليًّا)	-٧	٤٩	-١٤٪	لا أوافق	٧

* الوزن النسبي لكل إجابة هو كما يلي: أوافق بشدة = ١؛ أوافق = ٠,٥؛ لا أوافق = -٠,٥؛ لا أوافق بشدة = -١. والحد الأقصى للمجموع المرجح بالأوزان موضح أمام كل عبارة.

** تصنيف درجات الموافقة: أوافق بشدة = ٥٠٪ إلى ١٠٠٪؛ أوافق = ٠٪ إلى ٤٩٪؛ لا أوافق بشدة = -٠٪ إلى -٤٩٪؛ لا أوافق بشدة = -٥٠٪ إلى -١٠٠٪.

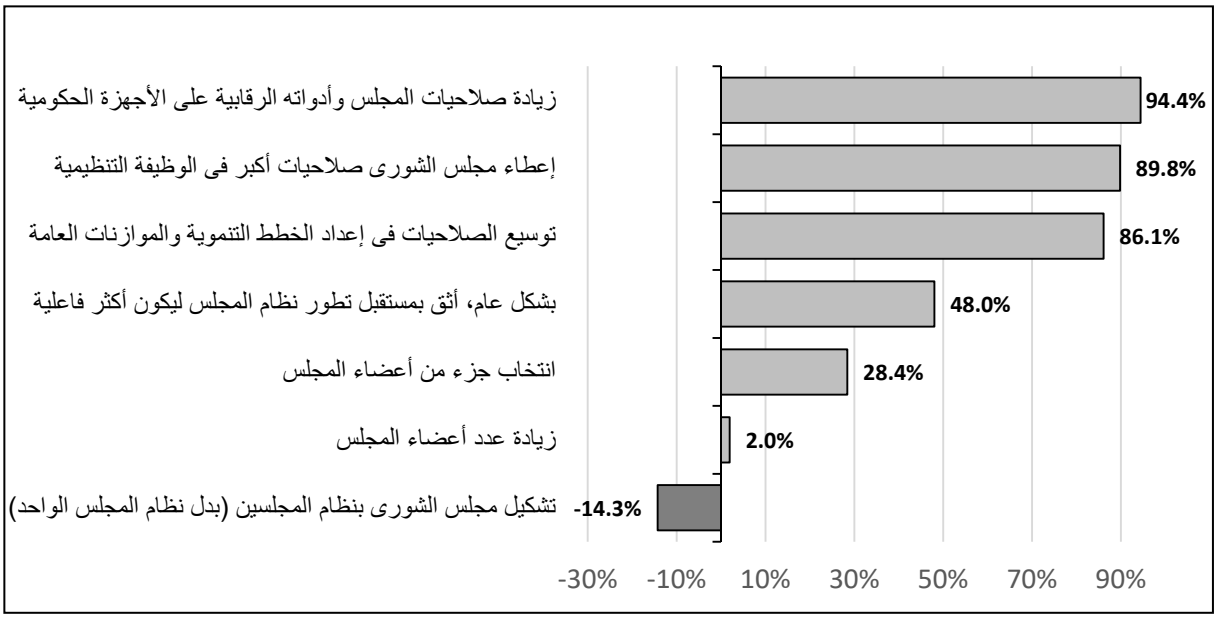

الشكل رقم (٦). التقييم العام لرأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا.

وبتحليل تفاصيل نتائج هذا المحور بناء على خصائص مجتمع الدراسة، من حيث النوع والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة في المجلس، فإن أبرز الملاحظات العامة كما يلي:

- بحسب النوع: لا توجد فروق بين إجابات الأعضاء والعضوات على عبارات هذا المحور؛ حيث إن درجة التباين بينها ضعيفة إلى منعدمة.
- بحسب العمر: لا يوجد تباين يذكر في إجابات الأعضاء، ولكن يوجد ارتباط ملحوظ بين العمر ودرجة الموافقة في بعض العبارات؛ فهناك ارتباط طردي وعالي بين العمر ودرجة الموافقة على زيادة صلاحيات المجلس الرقابية (بمعامل ارتباط ٧٩٪)، وهناك أيضًا ارتباط عكسي وعالي بين العمر وزيادة عدد أعضاء المجلس (بمعامل ارتباط -٨٤٪)، كما أن الفئة العمرية الأصغر (٣٠-٤٠ سنة) والفئة العمرية الأكبر (أكبر من ٦٠ سنة) كانت أكثر حماسةً نسبيًّا من غيرها تجاه انتخاب جزء من أعضاء المجلس.
- بحسب المستوى التعليمي: لا توجد فروقات تذكر بين إجابات الأعضاء بحسب الدرجة العلمية.
- بحسب الخبرة في المجلس: يوجد توافق وتأييد عالٍ بين الأعضاء في جميع الدورات على عبارات توسيع الصلاحيات الثلاثة، ويوجد توافق على عدم مناسبة تشكيل المجلس بنظام المجلسين. ومن جهة أخرى، مال الأعضاء في دورتهم الثانية

إلى عدم الموافقة على انتخاب جزء من أعضاء المجلس وعدم زيادة عدد أعضائه، مقارنة بموافقة الأعضاء في دورتهم الأولى والثالثة؛ كما كانوا أيضًا أكثر ثقة بمستقبل تطور نظام المجلس (بدرجة موافقة بلغت ٨٠٪) من الأعضاء في دورتهم الأولى والثالثة (بدرجات موافقة بلغت ٤٧٪ و ٨٪ على التوالي).

وجاءت تعليقات مجتمع الدراسة في نهاية المحور عن أي "اقتراحات أخرى لتطوير المجلس تود إضافتها"، مشابهة لنظيرتها في المحورين السابقة من حيث تنوع الآراء والإشارات العامة والتأكيد على بعض ما جاء في عبارات المحور، ويمكن اختصار أبرز ما ورد في الملاحظات العامة التالية:

- أكدت أغلب التعليقات على مقترحات المحور حول توسيع صلاحيات المجلس، مثل المشاركة في إعداد ميزانية الدولة ومخاطبة الجهات التنفيذية.
- اقترح عضوين "أن يكون قرار المجلس إلزاميًّا وليس استشاريًّا"، واقترح عضو آخر "إيجاد آليات لمتابعة توصيات وقرارات المجلس".
- ومن التعليقات الملفتة، قول أحد الأعضاء " أثق بمستقبل المجلس إذا منح صلاحيات أكثر وكان قريبًا من المجتمع". وقول عضو آخر: "من غير الحكمة أن يتم القفز إلى الأمام بزيادة عدد الأعضاء أو منح صلاحيات أو انتخاب أو إيجاد مجلسين في الوقت الذي لم يتمكن المجلس الحالي بما لديه من نظام رائع وصلاحيات واسعة من استيعاب دوره والقيام بالحد الأدنى للأداء البرلماني المفترض"[٢٥].

وختامًا، بالنسبة إلى ملاحظات بعض الأعضاء الإضافية في نهاية الاستبانة في المساحة المخصصة لذلك عن أي "نقاط أو معلومات أخرى تود إضافتها لفائدة الدراسة"، فلم تخرج - عمومًا - عن التأكيد على ما طرح في عبارات المحاور الثلاثة؛ وخاصة جهة: توسيع صلاحيات المجلس في التشريع والرقابة وتعديل الأنظمة لتحقيق ذلك، وحاجة العضو إلى مساعدين ذوي خبرة. وقد طرح أحد الأعضاء رأيًا يستحق التنويه به، حيث كتب "عشت في الغرب سنينًا طويلة ولمست التجارب البرلمانية الغربية عن كثب، وعلى الرغم من قناعتي الشديدة بفاعليتها وجدواها، إلا أننا سوف نرتكب خطأً فادحًا إذا حاولنا فقط استنساخ التجربة في أي بلد غربي دون التوطئة والتهيئة الثقافية والاجتماعية والمؤسساتية لتفادي التصادم والتنافس والازدواجية مع كثير من قيمنا الدينية والاجتماعية والتقاليدية".

---

(٢٥) انظر تفاصيل النتائج بحسب خصائص مجتمع الدراسة في الملحق رقم (١)، وتلخيص تعليقات الأعضاء الإضافية في الملحق رقم (٢).

الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

الخلاصة

سعت الدراسة إلى تقييم أهم المعوقات والحلول وآفاق التطوير لمجلس الشورى السعودي من وجهة نظر أعضائه، وذلك من خلال استبانة أُعِدَّتْ بالاستناد على ما جاء في دراسات المجالس التشريعية المتخصصة وكتابات واستطلاع مبدئي لآراء بعض أعضاء المجلس السابقين والحاليين. واستجاب ٥٤ عضوًا للاستبانة، أغلبيتهم من الرجال (بنسبة ٨٩٪)، ومن العمر فوق ٥١ سنة (بنسبة ٦٧٪)، ومن حملة الدكتوراه (بنسبة ٦٤٪)، ومن الأعضاء الجدد في دورتهم الأولى (بنسبة ٦٥٪)، ومن منطقة الرياض (بنسبة ٤٧٪)، وعملهم السابق في مدينة الرياض (بنسبة ٧٥٪).

وجرى بدايةً مراجعة الدراسات السابقة التي أكدت على أن قوة المجالس التشريعية تتأثر بحدود صلاحياتها التي منحها النظام، وبدرجة استقلالها عن السلطة التنفيذية وعن التأثيرات الحزبية، وبجودة تماسكها وبنيتها التنظيمية الداخلية، والتي تتأثر بدورها بجودة ومهنية أعضاء المجلس التشريعي ومناسبة عددهم، وملائمة تكوين هيكله التنظيمي من مجلس أو مجلسين، ومدى احترافه في أداء أعماله وتنظيم وكفاءة لجانه. وأكدت المراجعة أيضًا على ضرورة إدراك المجالس التشريعية في إطار معطيات بيئتها، والحذر عند مقارنة أو تعميم نتائج الدراسات التشريعية لتحيزها للتجربة الغربية.

وخلص تحليل آراء مجتمع الدراسة حول محاور الدراسة الثلاثة إلى ما يلي:

أولًا، تمثلت المعوقات عالية الأهمية التي تواجه المجلس، في محدودية صلاحيات المجلس وخاصة الرقابية، وعدم توفر فريق عمل مساند للعضو، وتأخر التعامل مع توصيات المجلس، وتحيز التغطية الإعلامية للمجلس وضعف تواصله الإعلامي مع الرأي العام. وتمثلت المعوقات متوسطة الأهمية، في قصور آليات المجلس عن التعامل مع قضايا الشأن العام، ونقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات المطروحة، وقصور المعرفة المتخصصة في عمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة. وتمثلت المعوقات قليلة الأهمية، في عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا المطروحة، ومحدودية قدرات المجلس الإدارية والمالية. وفي المقابل، لم يرَ الأعضاء وجود تأخر في ورود التقارير الحكومية للمجلس أو ضعف في تمثيل الأعضاء لفئات المجتمع المختلفة أو ضغوط خارجية بشكل يعيق أعمال المجلس. ومالت – عمومًا – الفئة العمرية الأصغر سنًّا (٣٠-٤٠ سنة) إلى الموافقة بدرجة أعلى من غيرها على وجود المعوقات.

ثانيًا، تمثلت أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات (في إطار نظام المجلس الحالي)، في إيجاد فريق

عمل مساند للعضو، وتدريب كوادر المجلس الإدارية، وعقد دورات وورش عمل متخصصة للأعضاء عن عمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة، ودعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى، وتطوير إستراتيجية إعلامية لتواصل المجلس مع الرأي العام. ومال الأعضاء بشكل بسيط إلى زيادة وقت الجلسات، ورفض زيادة عددها. ومال - عمومًا - الأعضاء في دورتهم الثانية ومن الفئة العمرية (٤١-٥٠ سنة) إلى الموافقة أكثر من غيرهم على الحلول المقترحة. كما أبدت الفئة العمرية الأصغر سنًّا (٣٠-٤٠ سنة) موافقة أكثر من غيرها على حلول زيادة وقت وعدد الجلسات ووضع إستراتيجية إعلامية، وتنظيم جلسة دورية تناقش قضايا الشأن العام، بينما أبدت الفئات العمرية الأكبر موافقة أعلى على حلول دعم الدور الرقابي للمجلس وتدريب كوادره.

ثالثًا، تمثلت أهم الآفاق لتطوير المجلس ونظامه مستقبلًا، في توسيع صلاحيات المجلس الرقابية والتشريعية (أو التنظيمية)، وخاصة زيادة صلاحياته وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية ومشاركته في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة. ولم يبدِ الأعضاء - عمومًا - حماسة كبيرة لانتخاب جزء من أعضاء المجلس، كما لم يروا جدوى في زيادة عدد أعضائه أو في تشكيله بنظام المجلسين (أو الغرفتين). ومال - عمومًا - الأعضاء الأكبر سنًّا إلى تأييد زيادة صلاحيات المجلس الرقابية، وإلى عدم زيادة عدد أعضائه، بينما أيدت الفئات العمرية المتوسطة (٤١-٦٠ سنة) أكثر من غيرها - نسبيًّا - انتخاب جزء من أعضاء المجلس. وأبدى جميع الأعضاء، وخاصة من هم في دورتهم الثانية، ثقة بمستقبل تطور نظام المجلس ليكون أكثر فاعلية.

الاستنتاجات

تتلخص أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

١- أن توسيع "صلاحيات" مجلس الشورى هو العامل الجوهري في فاعليته ونجاحه. فمجتمع الدراسة أكد على أن محدودية صلاحيات المجلس بموجب نظامه - وخاصة ضعف صلاحياته الرقابية - معوق أساسي يواجه أعماله، وأن توسيع صلاحيات المجلس في أداء وظيفتي التشريع (أو التنظيم) والرقابة هو أهم الآفاق لتطوير نظام المجلس وأعماله مستقبلًا.

٢- يرى الأعضاء أن المجلس "يمثل" فئات المجتمع المختلفة، وكفاية عدد الأعضاء الحالي، وعدم أهمية انتخاب جزء من أعضائه.

٣- أهمية تعزيز "احترافية" و "إمكانيات" مجلس الشورى لمعالجة المعوقات التي تواجهه وزيادة

فاعليته في أداء أعماله، وخاصة جهة توفير فريق عمل للعضو يسانده في أداء مهامه، وتدريب وتأهيل الكوادر الإدارية في المجلس، ودعم عملية توفير الدراسات والمعلومات عن الموضوعات التي تطرح في المجلس.

٤- مناسبة "تنظيم" مجلس الشورى الحالي من حيث حجمه وهيكله من مجلس واحد. فالأعضاء لا يرون جدوى من زيادة عدد أعضاء المجلس أو تشكيله بنظام المجلسين.

٥- أهمية وجود تواصل جيد بين المجلس والإعلام لنجاح أعماله. فمجتمع الدراسة رأى أنَّ ضعف التواصل وتحيز التغطية الإعلامية من أهم المعوقات، وفي نفس الوقت انَّ تحسين تواصله الإعلامي مع الرأي العام من أهم الحلول المطلوبة لتطوير أعماله.

٦- بشكل عام، أبدى مجتمع الدراسة ثقة كبيرة بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى وزيادة فاعليته.

٧- لم تجد بعض الجوانب الشائع تداولها، كانتخاب جزء من أعضاء المجلس أو زيادة وقت الجلسات، تأييدًا ملموسًا من مجتمع الدراسة؛ كما لم يلقَ بعضها الآخر قبولًا، كزيادة عدد الأعضاء أو زيادة عدد الجلسات أو تشكيل المجلس بنظام المجلسين.

٨- عند تحليل النتائج بحسب خصائص مجتمع الدراسة اتضح ما يلي:

- لم يظهر اختلاف يذكر بين إجابات الأعضاء بحسب النوع والمستوى التعليمي. وذلك مع ضرورة اعتبار قلة عدد العضوات المشاركات في الاستبانة.
- أبدت الفئة العمرية الأصغر (٣٠-٤٠ سنة) تأييدًا أكبر نسبيًّا من غيرها لوجود المعوقات ونقد واقع المجلس، وحماسةً أكبر نسبيًّا تجاه بعض الحلول كزيادة وقت وعدد الجلسات.
- تفاوت الأعضاء في إجاباتهم بحسب خبرتهم في المجلس. وعمومًا، أبدى الأعضاء في دورتهم الثانية موافقةً أكبر نسبيًّا من غيرهم على الحلول المقترحة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس، كما أبدوا ثقةً أكبر بمستقبل المجلس.

٩- لم يرد في تعليقات الأعضاء الإضافية ما يخرج عما جاء في عبارات محاور الاستبانة عن المعوقات والحلول وآفاق التطوير لمجلس الشورى، وإنما تأكيد عليها بطرق مختلفة؛ ويعود ذلك لكون العبارات أعدت بعد دراسة وتدقيق من خلال تقييم بعض أعضاء المجلس السابقين لتجربتهم في المجلس والاستطلاع المبدئي لآراء بعض الأعضاء الحاليين والسابقين عن أبعاد الموضوع

بالإضافة إلى استقراء دراسات المجالس التشريعية ذات العلاقة.

١٠- أهمية عقد دورات وورش عمل متخصصة لتعزيز معارف ومهارات أعضاء مجلس الشورى بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة لزيادة فاعلية أعمال المجلس. فرغم أن الأعضاء وجدوا أن قصور المعرفة في هذا المجال يمثل معوقًا متوسط الأهمية، إلا أنهم في نفس الوقت نظروا إلى تعزيزه كحل أساسي لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس وتطوير أدائه. فالأعضاء يختارون من أهل الخبرة والاختصاص البارعين في مجالاتهم، إلا أنه قد ينقصهم التمكن من المعارف والمهارات المتخصصة في صنع الأنظمة والسياسات العامة.

١١- يلاحظ وجود تفاوت في نظرة الأعضاء لدور المجلس وما يجب أن يكون عليه، فالبعض يفهمه في إطار نظامه ومهامه الحالية، بينما ينظر إليه البعض الآخر ويقيمه على ضوء التجربة البرلمانية الغربية. وتأكد هذا في كتابات أعضاء المجلس السابقين، وفي الاستطلاع المبدئي لإعداد الاستبانة، وفي تعليقات الأعضاء الإضافية على محاورها. وهذه الفجوة يفترض أن تدرس وتعالج لتلافي أي تأثير سلبي محتمل على فاعلية الأعضاء أو أعمال المجلس.

١٢- نتائج هذه الدراسة مهمة لترشيد المعرفة العلمية عن مجلس الشورى السعودي. ويزيدها قيمة أنها تعكس وجهة نظر أعضاء المجلس، وهم نخبة ذات مستوى عالٍ من المعرفة والإدراك تمارس أعماله، والأقرب لتقييم أهم المعوقات والحلول وآفاق التطوير لمجلس الشورى. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة نتائج الدراستين السابقتين (السديري والشريف، ١٤٣٧هـ-أ و ب) التي قيّمت جوانب أخرى مختلفة لمجلس الشورى وتكاملت معها.

التوصيات

تقترح الدراسة عدة توصيات عملية وعلمية، على النحو التالي:

أولًا، في الجانب العملي، توصي الدراسة بما يلي:

١- سرعة العمل على تحقيق الحلول الممكنة لتطوير أعمال وأداء المجلس (في إطار نظامه الحالي)، وعدم الانتظار إلى حين تعديله وتطويره. ومن أبرز هذه الحلول الممكنة ما يلي:

- دعم تكامل دور المجلس الرقابي مع الأجهزة الرقابية الأخرى.
- العناية بتعزيز "احترافية" المجلس وتعزيز إمكانياته، وخاصة جهة توفير فريق عمل مساند للأعضاء وتدريب كوادر المجلس

الإدارية ودعم توفير الدراسات والمعلومات عن المواضيع المطروحة.

- عقد دورات وورش عمل متخصصة لتعزيز معارف ومهارات أعضاء مجلس الشورى بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة.
- دعم إستراتيجية المجلس الإعلامية وتواصله مع الرأي العام. علمًا بأن المجلس قطع شوطًا في هذا الجانب في الفترة الأخيرة؛ حيث عيّن متحدثًا رسميًّا وفعّل عملية تواصله مع الإعلام والجمهور من خلال نشر التقارير والأخبار عن أعماله في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. وزيادة التعزيز والتطوير لهذا الجانب لا زال مطلوبًا.
- النظر في تخصيص جلسة دورية لمناقشة "قضايا الشأن العام"؛ مع ضرورة تحديد المقصود بها حتى تضبط عملية تنظيمها ومناقشتها وتكون منتجة. علمًا بأنه في بداية جلسات المجلس تطرح حاليًّا مثل هذه القضايا، وتحال للجنة المختصة لدراستها إذا رأت هيئة المجلس ذلك.
- معالجة تفاوت نظرة الأعضاء حول طبيعة المجلس ودوره، لتخفيف أي أثر سلبي محتمل لذلك على تفاعل بعض أعضاء المجلس وأدائهم وعلى أعمال المجلس، وذلك من خلال الحوار حولها وتقريب وجهات نظر الأعضاء وتعزيز إدراكهم لدور المجلس في إطار النظام السياسي السعودي وطبيعة مهامهم كأعضاء في أعماله. فالمتوقع من العضو القيام بمسؤولياته في إطار نظام المجلس الحالي بطاقة وإنتاجية عالية، وبغض النظر عن تصوراته وتطلعاته الخاصة حول ما يجب أن يكون عليه مجلس الشورى، والتي يبقى الطموح إليها مشروعًا على ألا يؤثر على سير العمل.
- الحرص على تراكم المعرفة الشورية وانتقالها عبر الأجيال، عبر تنظيم لقاءات وحوارات بين الأعضاء الحاليين، واستقطاب أعضاء سابقين من ذوي التجربة المتميزة في المجلس، لتبادل الخبرات والتجارب.

ويجدر التأكيد - هنا - على ضرورة اعتبار وإدراج هذه الحلول عند النظر في أي تطوير لنظام وأعمال المجلس مستقبلًا.

٢- النظر في تطوير نظام المجلس مستقبلًا لتوسيع صلاحياته التشريعية (التنظيمية) والرقابية.

٣- تقييم أي بدائل لتطوير نظام المجلس مستقبلًا - كانتخاب جزء من أعضائه أو تشكيله بنظام المجلسين وغيرها - بناءً على استقراء علمي

وموضوعي لواقع ومعطيات البيئة وطبيعة واحتياجات النظام السياسي السعودي؛ والحذر من التقليد وتبني تصورات جاهزة من التجربة الغربية، والتي يجب الحرص على "نقدها قبل نقلها"، والتمعن في جدواها وفي كيفية موائمة الجوانب التي يمكن الاستفادة منها لتتناسب مع واقع وظروف المجتمع والدولة وعملية التنمية.

ثانيًا، في الجانب العلمي، توصي الدراسة بما يلي:

١- دراسة آراء وتوجهات عضوات المجلس، ومقارنتها بالأعضاء. خاصة وأن عدد العضوات المشاركات في الاستبانة قليل.

٢- تشجيع الأعضاء على كتابة وتوثيق خبراتهم وتجاربهم في المجلس، لتحقيق بناء معرفي يساهم في انتقال الخبرات وتراكمها.

٣- توظيف أدوات "التقييم الذاتي" داخليًّا في المجلس بصفة منتظمة؛ نظرًا لجدواها الكبيرة في تطوير أعماله.

٤- دعم إجراء دراسات أخرى تتناول التفاعل الواقعي في المجلس، كتحليل سلوك التصويت، والمواضيع المطروحة، ومحتوى المداخلات والمذكرات المقدمة، واتجاهات وتفاعلات الأعضاء. وذلك لإثراء المعرفة العلمية عن مجلس الشورى السعودي.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

الجعفري، عبدالرحمن. "الشورى: الطريق إلى بناء الأمة إستراتيجية وطن وتجربة خاصة". مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثية. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي وزملاءه، محرر. الرياض: مؤسسة الجريسي، ط١، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ص ١٤٩-١٧٦.

دانييل، جوني. أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمية: مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة البحثية، ترجمة طارق عطية عبدالرحمن ومحمد بن إبراهيم عقيل، الرياض: مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).

السباعي، زهير. "تجربتي في مجلس الشورى". مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثية. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي وزملاءه، محرر. الرياض: مؤسسة الجريسي، ط١، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ص ٩٥-١١٠.

السديري، زياد بن عبدالرحمن. "في مجلس الشورى: قراءة في نظامه وتطبيقاته وتجربته". مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثية. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي وزملاءه، محرر. الرياض: مؤسسة الجريسي، ط١، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ص ١١-١٣٩.

السديري، وليد بن نايف؛ والشريف، فواز بن دخيل الله بن فتن. "أداء مجلس الشورى السعودي لوظائف المجلس التشريعي: دراسة مسحية لآراء أعضاء المجلس حول اختصاصاته وصلاحياته النظامية". مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد والإدارة)، المجلد (٣٢)، العدد (١)، (١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م) (قبل للنشر بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٤٣٧هـ).

السديري، وليد بن نايف؛ والشريف، فواز بن دخيل الله بن فتن. "تقييم تنظيم وإجراءات العمل في مجلس الشورى السعودي ومستوى أداء أعضائه وتجربتهم الشخصية: دراسة مسحية لآراء أعضاء المجلس". مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد والإدارة)، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، (١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م) (قبل للنشر بتاريخ ١١/ ٧/ ١٤٣٧هـ).

الشبيلي، عبدالرحمن بن صالح. "اثنا عشر عامًا في جامعة الشورى: خلاصة تجربة شخصية". مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثية. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي وزملاءه، محرر. الرياض: مؤسسة الجريسي، ط١، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ص ١٧٧-١٨٨.

الشبيلي، عبدالرحمن بن صالح وزملائه. مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثية. محرر. الرياض: مؤسسة الجريسي، ط١، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

الشريف، محمد. "في مجلس الشورى". مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثية. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي وزملاءه، محرر. الرياض: مؤسسة الجريسي، ط١، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ص ٢١٧-٢٣٨.

عبدالرحمن، طارق عطية. دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية: منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية. الرياض: مركز البحوث، معهد الادارة العامة، (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م).

عبدالفتاح، عز حسن. مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي. جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

عبيدات، ذوقان؛ وعدس، عبدالرحمن؛ وعبدالحق، كايد. البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، (٢٠١٤م).

العساف، صالح بن حمد. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: دار الزهراء، (٢٠١٢م).

العضياني، باجد بن رفاع. مناهج البحث العلمي وأصوله. الرياض: المؤلف، (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

الفالح، فالح. "تجربتي مع الشورى"، مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثية. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي وزملاءه، محرر. الرياض: مؤسسة الجريسي، ط١، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص ص ٢٠١-٢١٦.

القحطاني، سعد بن سعيد. الإحصاء التطبيقي: المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخدامًا في الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية باستخدام SPSS. الرياض: مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).

نيوتن، كنيث؛ وفان ديث، جان. أسس السياسة المقارنة. ترجمة عبدالله بن جمعان الغامدي وعبدالسلام بن علي نوير، جزأين، (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م). الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، ٢٠١١م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Almond, Gabriel A., G. Bingham Powell, Jr., Kaare Sterm, and Russel J. Dalton. Comparative Politics Today: A World View, Editors. New York, NY: Pearson-Longman, (2004).

Babbie, Earl. The Basics of Social Research. Belmont (CA): Thomson Learning, Inc., (2002).

Best, Heinrich, and Lars Vogel. "The Sociology of Legislators and Legislatures". *In* Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Editors. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014), pp 57-81.

Berkman, Michael B. "Legislative Professionalism and the Demand for Groups: The Institutional Context of Interest Population Density". Legislative Studies Quarterly, Vol. 26, No. (4), (2001), pp. 395-416.

Berman, Evan M. Essential Statistics for Public Managers and Policy Analysts. Washington, D.C.: CQ Press, (2007).

Blailer, Stefani. "Interviews and Surveys in Legislative Research". *In* Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Editors. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014), pp. 167-193.

Fiorina, Morris. "Divided Government in the American States: A Byproduct of Legislative Professionalism". American Political Science Review, Vol. 88, No. (2), (1994), pp. 304-316.

Gamm and Huber. "Legislatures as Political Institutions: Beyond the Contemporary Congress". *In* Political Science State of the Discipline. Ira Katznelson and Helen V. Milner, Editors. Washington, D.C.: American Political Science Association, (2002), pp. 313-341.

Hazan, Reuven Y. "Candidate Selection: Implications and Challenges for Legislative Behavior". *In* Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Editors. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014), pp. 213-230.

Heywood, Andrew. Politics. New York: Palgrave Macmillan Publishing, 3rd edition, 2007.

Heller, William B., and Diana M. Branduse. "The Politics of Bicameralism". *In* Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Editors. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014), pp. 332-351.

Inter-Parliamentary Union. Parliament and Democracy in the twenty-first century: A guide to good practice. 2006. *Available In:* http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_en.pdf

Inter-Parliamentary Union. "Evaluating Parliament: A Self-assessment Toolkit for Parliaments". 2008. *Available In*: http://www.ipu.org/pdf/publications/self-e.pdf

Kam, Christopher. "Party Discipline". *In* Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Editors. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014), pp. 399-417.

Kreppel, Amie. "Legislatures". *Comparative Politics*. Danele Caramani, Editor. Oxford (UK): Oxford University Press, 2nd edition, (2011), pp. 121-139.

Manheim, B. Jarol, and Rchard C. Rich. Empirical Political Analysis: Research methods in Political Science. White Plains, NY: Longman Publishing Group, 3rd edition, (1991).

Martin, Shane. "Committees". *In* Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Editors. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014), pp. 352-370.

Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. Editiors. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014).

Miller, Suzan M., Eve M. Ringsmuth and Joshua M. Little. "Pushing Constitutional Limits in the U.S. states Legislative Professionalism and Judicial Review of States Laws by the U.S. Supreme Court". State Politics & Policy Quarterly, December 2015 Vol. 15, No. (4), (2015), pp. 476-491.

Moncrief, Gary. "Dimensions of the Concept of Professionalism in State Legislatures: A Research Note". State and Local Government Review, Vol. 20 (3), (1988), pp 128-132.

National Convergence of State Legislatures (NCSL). "NCSL Self-Assessment Survey for Legislative Staff Organizations", Available In: http://www.ncsl.org

Saafeld, Thomas, and Keere W. Storm. Political Parties and Legislators. *In* Martin, Shane, Thomas Saalfeld, and Kaare W. Storm. The Oxford Handbook of Legislative Studies. Editors. Oxford, UK: Oxford University Press, (2014), pp. 371-398.

Selva, Patrick. "Legislative Professionalization: Travelling Theories to Brazilian Local-Level Legislatures". Center for Metropolitan Studies. (2015). Available at: http://works.bepress.com/patrick_silva/17/

Sequire, Peverill. "Legislative Professionalization and Membership Diversity in State Legislatures". Legislative Studies Quarterly, Vol. 22, No. (3), (1992), pp. 417-32.

Sequire, Peverill. "Measuring State Legislative Professionalism: The Squire Index Revisited". State Politics and Policy Quarterly, Vol. 7, No. (2), (2007), pp. 211-217.

Patrick Silva. "Legislative Professionalization: Travelling Theories to Brazilian Local-level Legislatures". (2015). *Available at:* http://works.bepress.com/patrick_silva/17/

Resenthal, Alan. The Decline of Representative Democracy: Process, Participation, and Power in the State Legislatures. Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., (1998).

Resenthal, Alan and Rod Forth. "The Assembly Line: Law Production in American States", Legislative Studies Quarterly, Vol. 3, No. (2), (1978), pp. 265-291.

Wood, Neal D., and Michael Baranowski. "Legislative Professionalism and Influence on State Agencies: The Effects of Resources and Careerism". Legislative Studies Quarterly, Vol. XXXI, No. (4), (2006), pp. 585-609.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

- موقع مجلس الشورى السعودي www.shura.gov.sa.
- موقع الاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union (IPU)، www.ipu.org.

الملحق رقم (١):

نتائج التحليلات الإحصائية للمحاور الثلاثة بحسب خصائص أفراد العينة

(أ) المحور الأول: رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس

الجدول رقم (١). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس – توزيع مجتمع الدراسة بحسب النوع.

العبارة	ذكور	إناث	الإجمالي	التباين
عدم توفر فريق عمل لدى العضو لمساندته في مهامه	٦٨٪	٨٣٪	٦٩٪	٠,٥٪
عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا في جدول الأعمال	٢٦٪	٤٢٪	٢٨٪	٠,٢٪
محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس	١٩٪	٨٣٪	٢٦٪	١,٦٪
ضعف التواصل الإعلامي للمجلس	٤٧٪	٧٥٪	٥٠٪	٠,٣٪
تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء ويشوش على أعمال المجلس	٤٧٪	١٠٠٪	٥٣٪	٠,٠٪
وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس	-٨٪	٣٣٪	-٤٪	٠,٤٪
ضعف صلاحيات المجلس الرقابية	٥٢٪	٩٢٪	٥٦٪	١,٢٪
تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس	٢١٪	٨٪	١٩٪	٠,٠٪
تأخر التعامل مع التوصيات التي تصدر من مجلس الشورى	٦٣٪	٦٧٪	٦٣٪	٢,٩٪
ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة	٧٪	١٧٪	٨٪	٧,٨٪
قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام	٤٥٪	٤٢٪	٤٤٪	٠,٥٪
نقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات في المجلس	٣٦٪	٧٥٪	٤١٪	٠,٥٪
قصور المعرفة المتخصصة بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٢٩٪	٤٢٪	٣١٪	٤,٠٪
محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه	٥٦٪	١٧٪	٥٢٪	١٠,٠٪

الجدول رقم (٢). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس - توزيع مجتمع الدراسة بحسب العمر.

العبارة	٣٠-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	+٦٠	الإجمالي	التباين	معامل الارتباط
عدم توفر فريق عمل لدى العضو لمساندته في مهامه	٧٩٪	٦٨٪	٧١٪	٦٥٪	٦٩٪	٠,٣٪	-٦٦٪
عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا في جدول الأعمال	٦٤٪	٢٧٪	٢١٪	٢١٪	٢٨٪	٤,٤٪	-٨٦٪
محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس	٨٦٪	٢٧٪	٣٢٪	-٦٪	٢٦٪	١٤,٤٪	-٧٥٪
ضعف التواصل الإعلامي للمجلس	٧٩٪	٥٠٪	٦٣٪	٢٤٪	٥٠٪	٥,٤٪	-٥٣٪
تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء ويشوش على أعمال المجلس	٧١٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٣٪	١,١٪	-٧٩٪
وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس	٥٠٪	-٩٪	-٥٪	-٢١٪	-٤٪	٩,٩٪	-٧٧٪
ضعف صلاحيات المجلس الرقابية	٤٣٪	٧٣٪	٤٥٪	٦٥٪	٥٦٪	٢,٢٪	٥٪
تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس	٢١٪	٤٥٪	٠٪	٢٤٪	١٩٪	٣,٥٪	-٥٦٪
تأخر التعامل مع التوصيات التي تصدر من مجلس الشورى	٨٦٪	٤١٪	٦٦٪	٦٥٪	٦٣٪	٣,٤٪	-٢٣٪
ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة	٥٧٪	٢٣٪	-١١٪	٠٪	٨٪	٩,٠٪	-٩٨٪
قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام	٦٤٪	٤١٪	٢٩٪	٥٦٪	٤٤٪	٢,٥٪	-٦٤٪
نقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات في المجلس	٧٩٪	٤١٪	٢٩٪	٣٨٪	٤١٪	٤,٨٪	-٨٩٪
قصور المعرفة المتخصصة بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٥٠٪	٢٣٪	٢١٪	٣٨٪	٣١٪	١,٩٪	-٥٨٪
محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه	٦٤٪	١٤٪	٥٥٪	٦٨٪	٥٢٪	٦,٢٪	٢٢٪

الجدول رقم (٣). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس - توزيع مجتمع الدراسة بحسب المستوى التعليمي.

العبارة	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	الإجمالي	التباين
عدم توفر فريق عمل لدى العضو لمساندته في مهامه	٥٦٪	٨٥٪	٦٩٪	٦٩٪	٢,٢٪
عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا في جدول الأعمال	١٧٪	٤٠٪	٢٧٪	٢٨٪	١,٤٪
محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس	١٧٪	٤٠٪	٢٤٪	٢٦٪	١,٤٪
ضعف التواصل الإعلامي للمجلس	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٠,٠٪
تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء ويشوش على أعمال المجلس	٥٠٪	٥٥٪	٥٣٪	٥٣٪	٠,١٪
وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس	٠٪	١٠٪	-٩٪	-٤٪	٠,٩٪
ضعف صلاحيات المجلس الرقابية	٢٨٪	٧٥٪	٥٩٪	٥٦٪	٥,٧٪
تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس	٢٢٪	٤٠٪	١٣٪	١٩٪	١,٩٪
تأخر التعامل مع التوصيات التي تصدر من مجلس الشورى	٥٦٪	٦٠٪	٦٦٪	٦٣٪	٠,٣٪
ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة	٣٣٪	١٠٪	١٪	٨٪	٢,٧٪
قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام	٣٩٪	٣٥٪	٤٩٪	٤٤٪	٠,٥٪
نقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات في المجلس	٢٢٪	٤٠٪	٤٦٪	٤١٪	١,٥٪
قصور المعرفة المتخصصة بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٢٢٪	٢٠٪	٣٦٪	٣١٪	٠,٧٪
محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه	٤٤٪	٤٥٪	٥٦٪	٥٢٪	٠,٤٪

الجدول رقم (٤). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم المعوقات التي تواجه المجلس – توزيع مجتمع الدراسة بحسب الخبرة في المجلس.

العبارة	دورة واحدة	دورتان	ثلاث دورات	الإجمالي	التباين	معامل الارتباط
عدم توفر فريق عمل لدى العضو لمساندته في مهامه	٧٣٪	٥٠٪	٧٥٪	٦٩٪	٢٪	٥٠٪
عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا في جدول الأعمال	٢٧٪	-٥٪	٥٠٪	٢٨٪	٨٪	١٩٪
محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس	٤٤٪	١٠٪	-١٣٪	٢٦٪	٨٪	٨٨٪
ضعف التواصل الإعلامي للمجلس	٥٣٪	٥٥٪	٣٣٪	٥٠٪	١٪	٣٦٪
تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء ويشوش على أعمال المجلس	٥٦٪	٥٥٪	٣٨٪	٥٣٪	١٪	٤٨٪
وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس	١٠٪	-٢٥٪	-٢٩٪	-٤٪	٥٪	٩٨٪
ضعف صلاحيات المجلس الرقابية	٥٨٪	٦٠٪	٤٦٪	٥٦٪	١٪	٣١٪
تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس	٢٤٪	٥٪	١٧٪	١٩٪	١٪	٨٥٪
تأخر التعامل مع التوصيات التي تصدر من مجلس الشورى	٧٣٪	٥٠٪	٥٨٪	٦٣٪	١٪	٩٦٪
ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة	٢٣٪	-١٠٪	-٨٪	٨٪	٣٪	١٠٠٪
قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام	٣٥٪	٥٠٪	٧١٪	٤٤٪	٣٪	-٧٦٪
نقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات في المجلس	٤٠٪	٢٠٪	٦٧٪	٤١٪	٥٪	١٪
قصور المعرفة المتخصصة بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٢٦٪	٣٠٪	٥٠٪	٣١٪	٢٪	-٥٦٪
محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه	٤٨٪	٦٠٪	٦٣٪	٥٢٪	١٪	-٩٧٪

(ب) المحور الثاني: رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس

الجدول رقم (٥). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس - توزيع مجتمع الدراسة بحسب النوع.

العبارة	ذكور	إناث	الإجمالي	التباين
دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٦٣٪	٦٧٪	٦٣٪	٠,١٪
استحداث إدارة في المجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٤٨٪	٦٧٪	٥٠٪	١,٨٪
تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم	٧٧٪	٥٠٪	٧٤٪	٣,٧٪
إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء	٧٨٪	٨٣٪	٧٩٪	٠,١٪
تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعماله	٦٥٪	٨٣٪	٦٧٪	١,٨٪
عقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٦٦٪	٩٢٪	٦٩٪	٣,٤٪
زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس	١٦٪	-٨٪	١٣٪	٢,٩٪
زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا	-١٩٪	٢٥٪	-١٤٪	٩,٦٪
وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام	٦٦٪	٨٣٪	٦٨٪	١,٦٪
تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس	٥٣٪	٩٢٪	٥٧٪	٧,٤٪
تنظيم جلسة بصفة دورية (شهريًّا مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها	٥٤٪	٨٣٪	٥٧٪	٤,٣٪

الجدول رقم (٦). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس - توزيع مجتمع الدراسة بحسب العمر.

العبارة	٣٠-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	٦٠+	الإجمالي	التباين	معامل الارتباط
دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٢١٪	٦٤٪	٨٤٪	٥٦٪	٦٣٪	٧٪	٨٣٪
استحداث إدارة في المجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٣٦٪	٨٢٪	٤٧٪	٣٨٪	٥٠٪	٥٪	-١٢٪
تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم	٦٤٪	٧٣٪	٧٩٪	٧٤٪	٧٤٪	٠٪	٩٢٪
إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء	٥٧٪	٩١٪	٧٩٪	٧٩٪	٧٩٪	٢٪	٤٩٪
تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعماله	٤٣٪	٨٢٪	٦٨٪	٦٥٪	٦٧٪	٣٪	٤٥٪
عقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٤٣٪	٨٢٪	٧٤٪	٦٥٪	٦٩٪	٣٪	٥٤٪
زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس	٥٧٪	١٤٪	-٨٪	١٨٪	١٣٪	٧٪	-٨٦٪
زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا	٤٣٪	-٣٦٪	-٢٩٪	-٦٪	-١٤٪	١٣٪	-٦٢٪
وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام	٧١٪	٨٦٪	٦١٪	٦٢٪	٦٨٪	١٪	-٦٦٪
تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس	٥٠٪	٦٤٪	٥٠٪	٦٥٪	٥٧٪	١٪	١٣٪
تنظيم جلسة بصفة دورية (شهريًّا مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها	٨٦٪	٦٤٪	٥٥٪	٤٤٪	٥٧٪	٣٪	-٨٩٪

الجدول رقم (٧). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس - توزيع مجتمع الدراسة بحسب المستوى التعليمي.

العبارة	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	الإجمالي	التباين
دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٧٢٪	٥٠٪	٦٤٪	٦٣٪	١٪
استحداث إدارة في المجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٦١٪	٣٥٪	٥١٪	٥٠٪	٢٪
تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم	٧٨٪	٦٠٪	٧٧٪	٧٤٪	١٪
إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء	٦٧٪	٧٠٪	٨٤٪	٧٩٪	١٪
تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعماله	٤٤٪	٤٠٪	٨٠٪	٦٧٪	٥٪
عقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٦٧٪	٥٠٪	٧٤٪	٦٩٪	٢٪
زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس	٠٪	٤٠٪	٩٪	١٣٪	٤٪
زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا	-٢٢٪	-١٠٪	-١٣٪	-١٤٪	٠٪
وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام	٥٦٪	٥٥٪	٧٤٪	٦٨٪	١٪
تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس	٤٤٪	٥٥٪	٦١٪	٥٧٪	١٪
تنظيم جلسة بصفة دورية (شهريًّا مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها	٩٤٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٧٪	٧٪

الجدول رقم (٨). رأي أعضاء مجلس الشورى حول أهم الحلول الممكنة لمعالجة المعوقات التي تواجه المجلس - توزيع مجتمع الدراسة بحسب الخبرة في المجلس.

العبارة	دورة واحدة	دورتان	ثلاث دورات	الإجمالي	التباين	معامل الارتباط
دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٦٠٪	٨٠٪	٥٤٪	٦٣٪	٢٪	-٣٩٪
استحداث إدارة في المجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى	٥٣٪	٥٥٪	٣٣٪	٥٠٪	١٪	٣٦٪
تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم	٧٤٪	٨٥٪	٦٣٪	٧٤٪	١٪	-٦٪
إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء	٨١٪	٨٥٪	٦٧٪	٧٩٪	١٪	٢١٪
تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعماله	٧١٪	٩٠٪	٣٣٪	٦٧٪	٨٪	١٠٪
عقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	٧١٪	٧٥٪	٥٤٪	٦٩٪	١٪	٢٥٪
زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس	٥٪	٥٪	٣٣٪	١٣٪	٣٪	-٤٣٪
زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا	-٣٪	-٣٠٪	-٣٨٪	-١٤٪	٣٪	٩٦٪
وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام	٧١٪	٩٥٪	٣٣٪	٦٨٪	١٠٪	٤٪
تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس	٧١٪	٥٥٪	٢١٪	٥٧٪	٧٪	٦٨٪
تنظيم جلسة بصفة دورية (شهريًّا مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها	٧١٪	٣٠٪	٤٦٪	٥٧٪	٤٪	٩٥٪

(ج) المحور الثالث: رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا

الجدول رقم (٩). رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا – توزيع مجتمع الدراسة بحسب النوع.

العبارة	ذكور	إناث	الإجمالي	التباين
إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية)	٩٠٪	٩٢٪	٩٠٪	٠٪
زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية	٩٤٪	١٠٠٪	٩٤٪	٠٪
توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة	٨٥٪	٩٢٪	٨٦٪	٠٪
انتخاب جزء من أعضاء المجلس	٢٧٪	٢٥٪	٢٧٪	٠٪
زيادة عدد أعضاء المجلس	٤٪	-١٧٪	٢٪	٢٪
تشكيل مجلس الشورى بنظام المجلسين (بدل نظام المجلس الواحد كما هو وضعه حاليًا)	-١٥٪	٠٪	-١٣٪	١٪
بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية	٤٨٪	٢٥٪	٤٥٪	٣٪

الجدول رقم (١٠). رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا – توزيع مجتمع الدراسة بحسب العمر.

العبارة	٣٠-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	٦٠+	الإجمالي	التباين	معامل الارتباط
إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية)	٨٦٪	٩٥٪	٧٩٪	١٠٠٪	٩٠٪	١٪	-٧٪
زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية	٧٩٪	٩٥٪	٩٥٪	١٠٠٪	٩٤٪	١٪	٧٩٪
توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة	٦٤٪	٩٥٪	٨٩٪	٨٥٪	٨٦٪	٢٪	٦٠٪
انتخاب جزء من أعضاء المجلس	٣٦٪	٢٣٪	٢١٪	٣٢٪	٢٧٪	١٪	-٥١٪
زيادة عدد أعضاء المجلس	٢٩٪	٠٪	-٨٪	٣٪	٢٪	٢٪	-٨٤٪
تشكيل مجلس الشورى بنظام المجلسين (بدل نظام المجلس الواحد كما هو وضعه حاليًا)	-٢٩٪	١٨٪	-١١٪	-٢٩٪	-١٣٪	٥٪	-٦٪
بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية	٤٣٪	٥٠٪	٥٠٪	٣٨٪	٤٥٪	٠٪	٦٪

الجدول رقم (١١). رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا – توزيع مجتمع الدراسة بحسب المستوى التعليمي.

العبارة	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	الإجمالي	التباين
إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية)	٪٩٤	٪٨٥	٪٩٠	٪٩٠	٪٠
زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية	٪٨٩	٪٩٠	٪٩٧	٪٩٤	٪٠
توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة	٪٧٨	٪٨٠	٪٩٠	٪٨٦	٪٠
انتخاب جزء من أعضاء المجلس	٪٣٩	٪٣٠	٪٢٣	٪٢٧	٪١
زيادة عدد أعضاء المجلس	٪١١	٪٢٠	٪٦-	٪٢	٪٢
تشكيل مجلس الشورى بنظام المجلسين (بدل نظام المجلس الواحد كما هو وضعه حاليًا)	٪٤٤-	٪٢٠-	٪٣-	٪١٣-	٪٤
بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية	٪٣٩	٪٤٥	٪٤٧	٪٤٥	٪٠

الجدول رقم (١٢). رأي أعضاء مجلس الشورى حول الآفاق المناسبة لتطوير المجلس مستقبلًا – توزيع مجتمع الدراسة بحسب الخبرة في المجلس.

العبارة	دورة واحدة	دورتان	ثلاث دورات	الإجمالي	التباين	معامل الارتباط
إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية)	٪٩٢	٪٩٥	٪٧٩	٪٩٠	٪١	٪٢٥
زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية	٪٩٤	٪٩٥	٪٩٦	٪٩٤	٪٠	٪٩٠-
توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة	٪٨٧	٪٨٠	٪٨٨	٪٨٦	٪٠	٪٥٣
انتخاب جزء من أعضاء المجلس	٪٣٧	٪٥-	٪٢١	٪٢٧	٪٥	٪٨٤
زيادة عدد أعضاء المجلس	٪٣	٪٣٠-	٪١٧	٪٢	٪٦	٪٣٢
تشكيل مجلس الشورى بنظام المجلسين (بدل نظام المجلس الواحد كما هو وضعه حاليًا)	٪١٥-	٪٢٠-	٪١٣-	٪١٣-	٪٠	٪٣٤
بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية	٪٤٧	٪٨٠	٪٨	٪٤٥	٪١٣	٪٤-

الملحق رقم (٢):

تلخيص تعليقات وملاحظات مجتمع الدراسة الإضافية حول المحاور الثلاثة وحول موضوع الدراسة

(أ) ملخص تعليقات بعض مجتمع الدراسة على المحور الأول (أهم المعوقات التي تواجه المجلس):

ملخص التعليق	التكرار
عدم إلزامية قرارات مجلس الشورى، ودوره استشاري فقط.	٥
يميل المجلس تدريجيًّا نحو البيروقراطية ويبتعد عن العمل المؤسسي (البرلماني).	٢
لابد من تواصل أكبر بين أعضاء المجلس ووسائل الإعلام بدون قيود.	١
دعم المجلس بالكوادر الجيدة المتخصصة بالبحث العلمي.	١
يجب أن يحظى عضو المجلس بحصانة دبلوماسية.	١
الروح السائدة لدى رئاسة المجلس ليست محفزة.	١
عدم أخذ التوصيات الصادرة من مجلس الشورى على الأنظمة الموجودة لدى الوزارات.	١
لدى المجلس نظام رائع.	١
صلاحيات المجلس كافية لو أحسن المجلس تفعيلها.	١

(ب) ملخص تعليقات بعض مجتمع الدراسة على المحور الثاني (أهم الحلول الممكنة):

ملخص التعليق	التكرار
إحداث تغيير في الموضوعات والقضايا والاهتمامات.	١
وضع آلية لانعقاد جلسات المجلس فبعض المواضيع تحتاج للدراسة بشكل أكبر خاصة التي تهم المجتمع.	١
إلزام الجهات الأخرى بتقديم المعلومة لأعضاء المجلس.	١
تنوع مصادر الدخل وتقليل التكاليف والترهل الإداري.	١
رئيس المجلس هو المتحدث باسم المجلس بموجب نظام المجلس وهو عرف برلماني.	١
وجود متحدث إعلامي ينتج عنه ازدواجية.	١
الاستفادة من الكفاءات الهائلة الموجودة في المجلس بشكل يركز على قضايا التنمية وبدائل البترول.	١
الاستقلالية التامة للمجلس.	١
تقليل البيروقراطية المعوقة للمجلس.	١

(ج) ملخص تعليقات بعض مجتمع الدراسة على المحور الثالث (آفاق التطوير):

ملخص التعليق	التكرار
إعطاء المجلس صلاحيات أكبر.	٥
يكون قرار المجلس ملزمًا وليس استشاريًّا.	٢
وجود آليات لمتابعة توصيات وقرارات المجلس.	١
إحداث تغير جذري في مهام المجلس والتعرف على التجارب الناجحة في العالم والاهتمام بمتطلبات التنمية وبدائل البترول.	١

الملحق رقم (٣):
نموذج الاستبانة[٢٦]

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة عضو مجلس الشورى حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحث بدراسة حظيت بموافقة ودعم معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور، عبدالله بن محمد آل الشيخ، مشكورًا. ويرفق لسعادتكم استبانة "آراء أعضاء مجلس الشورى السعودي حول دور وأداء المجلس"؛ لاستكمال معلومات هذه الدراسة، التي تهدف لاستطلاع رأيكم الهام حول دور وأداء مجلس الشورى وأعضائه، والمعوقات التي تواجه أعماله، والحلول الممكنة لمعالجتها، واقتراحاتكم حول أفق تطوير نظام المجلس مستقبلًا. علمًا بأن هذه الاستبانة صممت بعناية وشمولية، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستكون المعلومات التي تساهمون بها موضع السرية التامة.

أرجو من سعادتكم التكرم بإجابة الاستبانة بدقة وبشكل كامل؛ للوصول إلى أفضل تقييم لموضوع الدراسة، فتفاعلكم هو أساس تحقيق الفائدة العلمية المرجوة، في إثراء المعرفة العلمية عن المجلس بما يساهم في تقدير وتطوير أعماله (بإذن الله).

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، وفقكم الله وسددكم.

الباحث

ملاحظة: أرجو من سعادتكم التكرم بإعادة الاستبانة – بعد استكمال إجابتها – في المظروف المرفق بعد إغلاقه.

---

(٢٦) كما تقدم ذكره، عناصر هذه الاستبانة جاءت كجزء من استبانة موسعة لقياس آراء أعضاء مجلس الشورى حول عدة جوانب عن المجلس، شملت ثمانية أجزاء لثلاثة دراسات مختلفة – نشرت تباعًا – يتناول كل منها بعض أبعاد واقع ومستقبل المجلس. وهذه الدراسة هي الثالثة بينها.

أولًا: تهدف العبارات التالية إلى معرفة رأيك حول أهم المعوقات التي تواجه مجلس الشورى.

فضلًا حدد رأيك حيال كل من العبارات التالية:

	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
عدم توفر فريق عمل لدى العضو لمساندته في مهامه	☐	☐	☐	☐
عدم كفاية وقت الجلسات لمناقشة القضايا المطروحة في جدول الأعمال	☐	☐	☐	☐
محدودية القدرات المالية والإدارية للمجلس	☐	☐	☐	☐
ضعف التواصل الإعلامي للمجلس	☐	☐	☐	☐
تحيز التغطية الإعلامية بشكل يسيء ويشوش على أعمال المجلس	☐	☐	☐	☐
وجود ضغوط خارجية على بعض توصيات المجلس	☐	☐	☐	☐
ضعف صلاحيات المجلس الرقابية	☐	☐	☐	☐
تأخر ورود التقارير الحكومية للمجلس	☐	☐	☐	☐
تأخر التعامل مع التوصيات التي تصدر من مجلس الشورى	☐	☐	☐	☐
ضعف تمثيل أعضاء المجلس لفئات المجتمع المختلفة	☐	☐	☐	☐
قصور آليات المجلس في التعامل مع قضايا الشأن العام	☐	☐	☐	☐
نقص الدراسات والمعلومات عن الموضوعات المطروحة في المجلس	☐	☐	☐	☐
قصور المعرفة المتخصصة بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة لدى بعض أعضاء المجلس	☐	☐	☐	☐
محدودية صلاحيات مجلس الشورى بموجب نظامه	☐	☐	☐	☐

أي معوقات أخرى تواجه المجلس تود إضافتها:

ملاحظة: عند الحاجة، يمكنك الكتابة في الورقة الأخيرة (أو إرفاق ورقة إضافية)

ثانيًا: تهدف العبارات التالية إلى معرفة رأيك حول أهم الحلول الممكنة (في إطار نظام مجلس الشورى الحالي) لمعالجة المعوقات السابقة التي تواجه مجلس الشورى.

فضلًا حدد رأيك حيال كل من العبارات التالية:

	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
دعم تكامل الدور الرقابي للمجلس مع الأجهزة الرقابية الأخرى	☐	☐	☐	☐
استحداث إدارة في المجلس للتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى	☐	☐	☐	☐
تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والمساعدين لأداء مهامهم	☐	☐	☐	☐
إيجاد فريق عمل متخصص ومؤهل لمساندة الأعضاء	☐	☐	☐	☐
تعزيز الإمكانيات والمرونة المالية للمجلس للاستعانة بجهات متخصصة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لدعم أعماله	☐	☐	☐	☐
عقد دورات وورش عمل متخصصة لأعضاء المجلس لتعزيز معرفتهم بعمليات صنع الأنظمة والسياسات العامة	☐	☐	☐	☐
زيادة الوقت المخصص لانعقاد جلسات المجلس	☐	☐	☐	☐
زيادة عدد جلسات المجلس لأكثر من جلستين أسبوعيًّا	☐	☐	☐	☐
وضع إستراتيجية إعلامية للتواصل مع الرأي العام	☐	☐	☐	☐
تعيين متحدث إعلامي رسمي للمجلس	☐	☐	☐	☐
تنظيم جلسة بصفة دورية (شهريًّا مثلًا) تخصص لمناقشة قضايا الشأن العام وإبداء رأي المجلس حولها	☐	☐	☐	☐

أي حلول أخرى (ممكن تبنيها في إطار نظام مجلس الشورى الحالي) تود إضافتها:

ملاحظة: عند الحاجة، يمكنك الكتابة في الورقة الأخيرة (أو إرفاق ورقة إضافية)

ثالثًا: تهدف العبارات التالية إلى معرفة رأيك حول الآفاق المناسبة لتطوير نظام مجلس الشورى مستقبلًا ليكون مؤسسة أكثر فاعلية في أداء دوره في إطار النظام السياسي السعودي.

فضلًا حدد رأيك حيال كل من العبارات التالية:

	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر في ممارسة الوظيفة التنظيمية (التشريعية)	☐	☐	☐	☐
زيادة صلاحيات المجلس وأدواته الرقابية على الأجهزة الحكومية	☐	☐	☐	☐
توسيع صلاحيات المجلس للمشاركة في إعداد مشروعات الخطط التنموية والموازنات العامة	☐	☐	☐	☐
انتخاب جزء من أعضاء المجلس	☐	☐	☐	☐
زيادة عدد أعضاء المجلس	☐	☐	☐	☐
تشكيل مجلس الشورى من مجلسين (أي يكون من غرفتين بدل غرفة واحدة كما هو وضعه الآن)	☐	☐	☐	☐
بشكل عام، أثق بمستقبل تطور نظام مجلس الشورى ليكون أكثر فاعلية	☐	☐	☐	☐

أي اقتراحات أخرى لتطوير المجلس مستقبلًا تود إضافتها:

ملاحظة: عند الحاجة، يمكنك الكتابة في الورقة الأخيرة (أو إرفاق ورقة إضافية)

رابعًا: تهدف العبارات التالية إلى معرفة خصائص مجتمع الدراسة. فضلًا حدد بياناتك في كل من العناصر التالية:

النوع (أو الجنس):	☐ ذكر	☐ أنثى	
العمر:	☐ ٣٠-٤٠	☐ ٤١-٥٠	☐ ٥١-٦٠	☐ فوق ٦٠
المستوى التعليمي:	☐ دون الجامعة	☐ بكالوريوس	☐ ماجستير	☐ دكتوراه
	مجال التخصص:	.....	
مجال العمل السابق:	☐ القطاع العام:		
		☐ مدني	☐ عسكري
	☐ القطاع الخاص:		
		☐ رجل أعمال	☐ موظف
	هل عملت كأستاذ جامعي: ☐ نعم ☐ لا		
مدينة العمل السابق:	.....		
المنطقة التي تنتمي إليها:	.....		
عدد الدورات بالمجلس:	☐ أول دورة	☐ ثاني دورة	☐ ثالث دورة	☐ رابع دورة

أي نقاط أو معلومات أخرى تود إضافتها لفائدة الدراسة ستكون محل شكر وتقدير الباحث:

ملاحظة: عند الحاجة، يمكنك إرفاق أوراق إضافية

شكرًا على منح جزء من وقتكم الثمين لاستكمال الإجابة على هذه الاستبانة، وتقبلوا خالص التقدير والتمنيات الطيبة بالتوفيق والسداد.

Evaluating the Challenges, Solutions and Prospects for the Development of the Saudi Consultative Council: A Survey of the Council Members

Waleed Bin Nayef Alsudairy
Ph.D. in Political Science, Faculty Member, King Abdulaziz University

(Received 24/04/1437 H.; accepted for publication 24/08/1437 H.)

Keywords: Consultative Council, Saudi Political System, Saudi Legislature, Saudi politics, Saudi Government, Politics, Political Science, Comparative Politics, Political System, Legislature, Legislative Power, Parliament, Legislature Evaluation, Legislative Studies, Survey Research.

Abstract. This study surveys the members of the Saudi Consultative Council about the most important challenges, solutions, and prospects for the future development of the Council. Fifty-four members responded to the survey, representing more than one third of the total council's body. The results indicate that the members view: their main challenges are the council's limited powers, inadequate media and public relations, and weakness in certain capabilities; their best possible solutions – within its current law – are to strengthen its capabilities, support its oversight role, and improve its media and public relations; their best prospects – that requires changing its current law – for future development are to increase its oversight and legislative powers, and to strengthen its professionalism. It is interesting to observe that the Council Members did not show much enthusiasm to some common proposals to develop the Council, and rejected others. The results also show some variance in the members opinions based on their age and years of experience in the Council. The study ends by presenting some conclusions and some practical and research recommendations.